

إرشاد الحائر

إلى صحة حديث الطائر

تأليف

حسن عبد الله علي العجمي



مكتبة جامعة القاهرة

7931 6 - 7474 6



إرشاد الحائر

إلى صفة حديث الطائر

جميع الحقوق محفوظة

١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م



المكتب والمستودع: بشر العبد - مقابل البنك اللبناني الفرنسي

من بناية 24/140 - هاتف: 01/541650 - فاكس: 01/546182 - موبايل: 03473919

www.daraloloun.com E-mail: info@daraloloun.com

إرشاد الحائر

إلى صحة حديث الطائر

تأليف

الشيخ حسن مبدل الله المجدي



بُكَا عِلْمًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَا لِي يَوْمَ الدِّينِ أَنَا أَعْبُدُكَ
لَسْتُ بِعَبْدِكَ هَذَا الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ
صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْجَمْتَ عَلَيْهِمْ
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق
أجمعين، محمد وآله الطيبين الطاهرين وعلى أصحابه المنتجبين ومن
تبع عرج محمد وآله إلى قيام يوم الدين. اللهم صل على محمد وآله

الفصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق
أجمعين، محمد وآله الطيبين الطاهرين وعلى أصحابه المنتجبين ومن
تبع عرج محمد وآله إلى قيام يوم الدين. اللهم صل على محمد وآله

كثيرة هي المناقب والفضائل التي تميز واختص بها الإمام أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، قال مجاهد بن جبر وهو
من كبار التابعين، وأحد أكبر علماء التفسير:

(إن لعلي سبعين منقبة ما كانت لأحد من أصحاب النبي «صلى
الله عليه وآله وسلم» مثلها، وما من شيء من مناقبهم إلا وقد
شاركهم فيها) ^(١).

وقال أحمد بن حنبل:

(ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»
وسلم من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب «رضي الله
عنه») ^(٢).

(١) شواهد التنزيل ١٧/١.

(٢) المستدرک علی الصحیحین ١١٦/٣.

ومما جاء من فضائله «عليه السلام» الحديث المعروف بحديث الطير أو الطائر المشوي، ولما يحمل هذا الحديث في مضمونه من دلالة على أنه «عليه السلام» أفضل أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأنه يأتي في مرتبة الأفضلية بعد النبي الأكرم محمد «صلى الله عليه وآله»، أنكره وردّه البعض لمخالفته لما يذهبون إليه من تفضيل بعض الصحابة عليه، فطعنوا في هذا الحديث مستدّين ودلالة.

فوقفني الله سبحانه وتعالى -وله الحمد والشكر والمنة على ذلك- لمناقشة بعض أسانيد هذا الحديث، مما جاء في مصادر أهل السنة ومصنفاتهم، فتوصلت إلى أن الحديث صحيح من بعض طرقه وحسن لذاته أو لغيره من بعض طرقه الأخرى، وذلك حسب قواعدهم ومبانيهم، وأقوال البعض من علمائهم، كما وردت على ما أثاره البعض حول مضمونه من شبهات وإنكالات، وأثبت من خلال العديد من الشواهد أن متنه صحيح، وأن دلالة هي دلالة العديد من الأحاديث المأثورة عن النبي «صلى الله عليه وآله» والمروية في مصادر أهل السنة أيضاً.

أسأل الله العليّ القدير أن يتقبل مني هذا العمل، ويجعله لي ذخراً يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

من المارق المعتبرة لحديث الطائر

الطريق الأول:

قال الحافظ ابن عساكر في كتابه «تاريخ مدينة دمشق»:

(أخبرنا أبو غالب بن البناء أنا أبو الحسين ابن الأبنومي، أنا أبو الحسن الدارقطني، نا محمد بن مخلد بن حفص، نا حاتم بن الليث، نا عبيد الله بن موسى، عن عيسى بن عمر القاري، عن الشدي، نا أنس بن مالك قال:

أهدي إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» أطيّارٌ، فقسّمها وترك طيراً، فقال: «اللهم ائمني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير»، فجاء علي بن أبي طالب، فدخل يأكل معه من ذلك الطير»^(١).

الكلام عن رجال سند الطريق الأول:

ورجال سند هذه الطريق كلهم من الثقات، أما ابن عساكر فهو: علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله أبو القاسم المعروف بابن عساكر، من كبار حفاظ أهل السنة وثقاتهم^(٢).

(١) تاريخ دمشق ٤٢ / ٢٥٤.

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشافعية ٢ / ١٣ رقم الترجمة ٣١٦، تذكرة الحفاظ ٤ / ١٣٦٧ رقم الترجمة: ١١١٠، طبقات الشافعية الكبرى ٧ / ٢١٥ رقم الترجمة: ٩١٩، تاريخ الإسلام للذهبي ١٠ / ٧٠.

وأبو غالب البهاء هو: أحمد بن الحسن بن أحمد بن عبد الله البغدادي الحنبلي، وصفه الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء» بالشيخ الصالح الثقة مسند بغداد، وأنه من بشايا الثقات^(١)، وقال عنه الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي ابن نقطة الحنبلي في «التقييد»: «ثقة صحيح السماع، حدث عنه الحافظ ابن عساكر وغيره»^(٢).

وأبو الحسين ابن الأبنوسي، هو: محمد بن أحمد بن علي ابن الأبنوسي البغدادي، وصفه الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء» بالشيخ الثقة^(٣)، وقال عنه الخطيب البغدادي في كتابه «تاريخ بغداد»: (سمع أبا الحسن الدارقطني وسمع حيا، وأبا حفص الكتاني، والمخلص، وأبا الحسن بن النجار الكوفي، وأحمد بن عبيد الراسطي، كتبت عنه وكان سماعه صحيحاً)^(٤).

وأبو الحسن الدارقطني هو: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، من كبار حفاظ أهل السنة وثقاتهم، صاحب السنن المعروفة باسم سنن الدارقطني^(٥).

ومحمد بن مخلد بن حفص، وصفه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» بالإمام المفيد الثقة، مسند بغداد^(٦)، وقال عنه ابن حجر: «ثقة،

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/٦٠٣.

(٢) التقييد ١/١٤٢ رقم الترجمة: ١٥٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/٨٥.

(٤) تاريخ بغداد ٢/٢٢٠ رقم الترجمة: ٢٣٧.

(٥) نظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/٩٩١ رقم الترجمة: ٩٢٥.

(٦) تذكرة الحفاظ ٣/٨٢٨ رقم الترجمة: ٨٩٦.

ثقة، ثقة^(١)، وقال عنه الخطيب البغدادي: (وكان أحد أهل الفهم موثوقاً به في العلم، متسع الرواية، مشهوراً بالديانة، موثقاً بالأمانة، مذكوراً بالعبادة)^(٢).

وحاتم بن الليث، وصفه الذهبي بالحافظ المكثّر الثقة^(٣)، وقال عنه ابن أبي يعلى: (وكان ثقة ثباتاً متقناً حافظاً)^(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وقال عنه الخطيب البغدادي: (وكان ثقة ثباتاً متقناً حافظاً)^(٦).

وعبيد الله بن موسى، هو: ابن أبي المختار العبيسي، ممن أخرج له الجميع، وثقه الذهبي^(٧)، وابن حجر^(٨)، والعجلي^(٩)، وأبو العلاء المباركفوري^(١٠)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١١)، ووثقه أيضاً يحيى بن معين، وأبو حاتم، وعثمان بن أبي شيبة^(١٢)، وقال عنه ابن سعد: (وكان ثقة صدوقاً)^(١٣)، وقال عنه أحمد العجلي: (كان عالماً

(١) لسان الميزان ١٩٦/٧ رقم الترجمة: ٧٣٨٩.

(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٥٠٠ رقم الترجمة: ١٦٧٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥١٩.

(٤) طبقات الحنابلة ١/ ٣٩٦ رقم الترجمة: ١٩٥.

(٥) الثقات ٨/ ٢١١.

(٦) تاريخ بغداد ٩/ ١٥٤ رقم الترجمة: ٤٢٩٩.

(٧) طلائع ١/ ٦٨٧ رقم الترجمة: ٣٥٩٣.

(٨) تقريب التهذيب صفحة ٣٢٥ رقم الترجمة: ٤٣٤٥.

(٩) معرفة الثقات ٢/ ١١٤ رقم الترجمة: ١٦٧١.

(١٠) تحفة الأسوذي ١٠/ ١٠٩.

(١١) الثقات ٧/ ١٥٢.

(١٢) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨.

(١٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٨/ ٥٢٢ رقم الترجمة: ٣٥٧٥.

بالقرآن، رأساً منه، وما رؤي صحيحاً قط^(١).

وصى بن عمر بن قارئ مراراً لأسدي المعروف بهمدني، أبو عمر الكوفي لأعمى، وثقه ابن معين، والشافعي، والخطيب البغدادي، وابن خنوص، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وفان أبو حاتم (ليس بحديثه بأس)، وفان أبو بكر البربري (لا بأس به)^(٢).

ولسدي هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، احتج به مسلم في صحيحه، ووثقه أحمد بن حنبل، وعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وفان عنه الشافعي (صحيح)، وقال مراراً (ليس به بأس) وفان ابن عدي (هو عدي مستقيم الحديث صدوق، لا بأس به) وعنه عبد الرحمن بن مهدي^(٣)، وفان ترمذي (ووثقه يحيى بن سعيد القطان)^(٤)، ووثقه شعبة وسفيان الثوري^(٥)، وفان يحيى بن سعيد نقض (لا بأس به، ما أيب أحداً يذكر السدي إلا بحبر، وما تركه أحد)^(٦)، وفان عنه لسمعي (ثقة مأمون)^(٧)، وقال عنه الذهبي (حسن الحديث)^(٨).

(١) تاريخ الإسلام ١٥/٣٨٥، معرقة الثقات ١١٤/٩ رقم الترجمة ١١٧٩

(٢) انظر برهانه في تهذيب الكمال ١١/٢٢٣ رقم الترجمة ٤٩٤٥

(٣) انظر برهانه في تهذيب التهذيب ١/١٥٨

(٤) سنن الترمذي ٦/٢٩٤ تحقيق شعيب الأرموطي وآخرين

(٥) ذكر توثيقه به ابن حجر في أحويته عن أحاديث مشكاة للنصايح وهي رسالة ملحقه بكتاب مشكاة للنصايح في أكثر من عتبة له

(٦) تهذيب التهذيب ١/٢٧٤ رقم الترجمة ٥٧٢، التلخيص الكبير، ٣٦١ رقم الترجمة ١١٤٥، الأنساب ٣/٢٣٩

(٧) الأنساب ٣/٢٣٩

(٨) التلخيص ١/٢٤٧ رقم الترجمة ٣٩١

فرواحل الأسد كلهم من الثقات، وحكم على هذه الطريق هو
الصحة

نعم حاول بعضهم تصعب طريق السدي بحديث الطبر
بالتسدي عنه، ورد فيه من خرج وسب آخر، ومباني الرد على
ذلك لاحقاً إن شاء الله تعالى

ورواه من طريق عبيد الله بن موسى بن عيسى بن أبي السدي أبو عيسى
بن مسدي في سننه، فقال (حدثنا سفيان بن وكيع، حدثنا عبيد الله
بن موسى، عن عيسى بن عمر، عن السدي، عن أنس بن مالك
قال

كان عند النبي صلى الله عليه وآله [وآله] ومسلم طير فقال: اللهم انني
بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاءني فأكل معه^(٢)

ونقد طعن الشيخ شعيب الأرنؤوط في هذه الطريق بوجود
سفيان بن وكيع فيها، ولرحمه أن السدي فيه بين، فقال:

(إساده ضعيف تصعب سفيان بن وكيع، والسدي هو إسماعيل
ابن عبد الرحمن الكوفي فيه بين)^(٣)

أقول

أولاً أما بخصوص إسماعيل السدي فسباني الرد عن كل ما

١٦ انظر صفحة ٣٠ ٤٢

(٢) سنن الترمذي ٢٩٣/٦ رواه رقم: ١٠٥٥

(٣) سنن الترمذي هامش صفحة ٢٩٣ من المجلد السادس

قبل فيه من طعن بالتفصيل، ويخلصه هنا بالقول أنه ثقة، وأن من طعن فيه إنما طعن فيه بسبب مذهبه، لا بسبب صدقه وأمانته وصحته في الرواية.

وأما سميان بن وكيع فهو ابن الجراح، وقد أوحز حاله الشيخ أحمد محمد شاكر، فقال

(سميان بن وكيع بن الجراح هو صدوق في نفسه إلا أنه كان يفتن، وكان وزّاقه يفتنه، فأبعد حديثه وأسقطه)^(١)

فالمشكلة في حديثه من جهة وزّاقه، نسي رعمو أنه أدخل عليه في حديثه ما ليس منه، فحكم على هذه الطريق هو الضعيف، لكن هناك متابع سفيان بن وكيع عن رواية حديث الطبر عن عبيد الله بن موسى وهو ثقة حاتم بن الليث، وذلك عند الحافظ ابن عساکر في كتابه "تاريخ دمشق"، وقد مرّت روايته وهي الطريق الأول من طرق حديث الطبر التي أوردها في هذا الكتاب، فكشفت ما هذه المناجعة فلم صحة احتمال أن تكون هذه الرواية قد أدرجت عن ابن وكيع من قبل وزّاقه، وبما أنه صدوق في نفسه فإن هذه الطريق بالحديث تكون حسنة لا ضعيفة كما ذهب إلى ذلك الشيخ شعيب الأرموط وغيره.

والعديد من نقل هذا الحديث عن سفيان الثوري أو أشد إياه ذكر أن الثوري قد روى عنه (هذا حديث غريب)، وهو الموافق لبعض السجّ مطرعة، إلا أن بعض من أنه قال هذا حديث حسن غريب، ومن نقل ذلك الشيخ حسين سليم أسد في

(١) مسند أحمد هامش صفحة ٢٤٢ من المجلد الأول

هامش صمحه ١٠٦ من لمجد السبع من مسند أبي يعلى عوصي بتحقيقه^(١)، وذكر نجيب الترمذي أيضاً الوليد بن محمد بن تيه صيف ناصر في هامش صمحه ٢٠٢ من المجلد الثالث من كتاب شريعة الأعرابي صحيفه^(٢)، وذكره أيضاً الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في سلسلته الضعيفة^(٣)، وهؤلاء من المحققين ومن لهم طلاع واسع على السبع مختلفة الكتب ومخطوطات

ثم إن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني قد ذهب بها عريضة في سبسته الضعيفة، ولما وجد أن إعلال هذه الطريق بالسدي مخالف لمواعدهم وميانيهم، وأن الرجل ثقة، والخرج الوارد فيه غير معتد به، ولا مؤثر في اعتبار رويته، وأن رواية حديث الطائر إليه رويها كلهم من الثقات، احتال حيله أخرى لتضعف هذا بسند، فأعله بالزاوي عبد الله بن موسى العسبي، نقال في سلسلته الضعيفة^(٤)

(بعل إعلاله بـ «عبيد الله بن موسى» وهو ابن أبي حنار العسبي - أولى، وذلك لسببين اثنين

أحدهما أن «عبيد الله» - وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين صبه كلام كثير^(٥) كما نراه في «التهديب» وصيره -، وكان له تحاليل، ومكرات، مع علو في التشيع، قال ابن سعد في «الطبقات» (١/٢٠٠) «كان ثقة صدوق، إن شاء الله، كثير الحديث، حسن

(١) انظر وثيقة رقم ١١ في نهاية هذا الكتاب

(٢) انظر وثيقة رقم (٢) في نهاية هذا الكتاب

(٣) سبلة الأحاديث الضعيفة هامش صمحه ١٧٤ من المجلد الرابع عشر

(٤) هذا الكلام من الألباني فيه مبالغة وتحويل فلا كلام كثير في عبيد الله بن موسى سوى ما نسب إلى أحمد بن حنبل، وقد فهم منه بأنه شيعي وروى أحاديث مكررة في التشيع

الهيئة، وكان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع مكررة، فصنف
تلك هذه كثر من الناس»^(١)

وفي «التهديب» قال أبو الحسن الميموني وذكر عنه - يعني
أحمد بن حنبل - «عبيد الله بن موسى»، قرأته كالمكرر له، قال «كان
صاحب تخبط، وحدث بأحاديث سوء، أخرج تلك ليلاب تصدق
بها»

فيل له عابن فضيل؟ قال لم يكن مثله، كان أسر منه، وأما هو
فأخرج تلك الأحاديث الترجمة»^(٢)

قلت وسئل هذا منها - فيما يشير لإمام، وذكر له في «العلل»
١، ٥٥٦-١٣٢٧ تحقيق وصفي الله، حديثاً، وعقب عليه بقوله
«أراه دخل له عبيد الله بن موسى» إسناد حديث في إسناد حديث
قلت وحديث الترجمة من هذا القبيل في نقدي، لما سأذكره قريباً

والآخر من السيبي أن «عبيد الله» اضطرب في إسناد
أحاديث، فمرة رواه عن عيسى بن عمر عن إسحاق السدي
- كما تقدم - ومرة قال ثنا إسحاق بن سلمان الأورقي عن أنس به
مطولاً»

(١) هذا كلام صار عن الصفحة، فقد مر حديث أن البحاري ومسلم أخرجا له، فهو هذا ما
نقده، كما مر عبيد بن نعيم رحمه الله من كبار علماء الحديث، وأخرج رافعتي عن أهل السنة له،
فمن هم هؤلاء الكثيرون من الناس الذين صنفوا عبيد الله بن موسى؟

(٢) لا نعلم ما هي هذه الأحاديث الردية التي أخرجها عبيد الله بن موسى وحدث بها،
فلم يذكر أحمد بن حنبل شاهدًا واحدًا منها.

(٣) ليس هذا من الإضطراب في شيء، وإنما هو رواية لتعريب من طريقين، مرة رواه
عبيد الله بن موسى عن شيخه إسحاق بن سلمان عن أنس بن مالك، ومرة عن -

أخرجه البرار (٣١/ ١٩٣ - ١٩٤)، كشف الأمتار: حدثنا أحمد ابن عثمان بن حكيم ثنا عبيد الله بن موسى به وعلفه البحاري ٣٥٨/ ١/ ١٥ وقال البرار قد روي عن أنس من وجوه، وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي، وإسماعيل كوفي حدث عن أنس بحديثين

وقال الهيثمي في «مجمع الروائد» ١٢٦/ ٩، وقال رواه البرار، وهيه إسماعيل بن سلمان وهو متروك

قلت فإن أخشى أن يكون قول «عبيد الله بن موسى» في الإسناد المتقدم «إسماعيل لسدي» من تحاليله شي أشار إليها الإمام أحمد رحمه مكان «إسماعيل بن سلمان» متروك، فإن إسماعيل البرار إليه بذلك صحيح، فأحدث به هو حديث ابن سلمان هذا متروك، وليس حديث «إسماعيل لسدي» الثقة. (٢٢)

وقال الألباني بعد أن ذكر البعض عن ضعف هذه الطريق بالنسبة ورد عندهم تضعيفهم لها به :

(وقد خصت عليهم جميعاً علة الحديث الحقيقية في هذه الطريق، وهي رقم عبيد الله بن موسى واضطرابه في إسناده، فإن «إسماعيل السدي» مكان «إسماعيل بن سلمان»، كما سبق بيانه - وهو مما لم أسبق إليه - في علمت) (٢٣)

--- شيخه حماد بن حماد عن إسماعيل السدي عن أنس، مدحوى اضطراب عبيد

الله هنا مرهونة من الألباني الخلف منها البعض في هذه الطريق بالحديث

(١) بل في جملة من رواه عن أنس جماعة من الثقات كالثوري وعطاء وغيرهم.

(٢) سلسله الأحاديث الضعيفة ١٤ ١٧٤-١٧٦

(٣) سلسله الأحاديث الضعيفة ١٤ ١٨٠

أقول.

وَأُذِي مُحَلِّصٌ إِلَيْهِ مِنْ كَلَامٍ لَشَيْخٍ لِأَسْنِي هَذَا أَنَّ هَذِهِ
الطَّرِيقَ لَيْسَ عَلَيْهَا اسْمُ السَّيِّدِ كَمَا جَاءَ فِي دُرِّهِ الْعَمِيدِ عَنْ طَرَفٍ فِيهَا
بِهِ، هَذَا السَّيِّدُ ثَقَّةٌ، وَإِنَّمَا عَلَّقَهَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَبَّاسِيٌّ، لِأَنَّ
أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَصَفَهُ بِأَنَّ عِنْدَهُ تَحْقِيقًا، فَكَيْفَ الْأَلْبَابُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ
الْمُسَوِّبِ لِأَحْمَدَ فِي عَبْدِ اللَّهِ دَسَالًا يُلْطَعُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ وَهُوَ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَلَطَ بَيْنَ إِسْمَاعِيلِ السَّيِّدِ الثَّقَةِ وَإِسْمَاعِيلِ بْنِ سُلَيْمَانَ
الْمُتْرُوكِ، فَرَوَاهُمْ فِي سُنَنِهِ الْحَدِيثُ لِلْسَّيِّدِ وَبِهِ هُوَ عَنْ إِسْمَاعِيلِ
ابْنِ سُلَيْمَانَ، بِدَلِيلِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُوسَى رَوَى أَيْضًا الْحَدِيثَ عَنْ
إِسْمَاعِيلِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، وَدُرِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَائِلٍ حَارِثِيٍّ فِي
تَرْجَمَةِ لُكْصَرٍ، وَبِحَرْفٍ مَرَّةً عَلَيْهِ مِنْ عِنْدِ وَجْهِهِ

أَوَّلًا: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُوسَى عَبَّاسِيٍّ ثَقَّةٌ أَخْرَجَ بِهِ الشُّعْبَانَ،
وَأَخْرَجَ فِيهِ بِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ ثَقَّةٌ عِنْدَهُمَا، وَوَثْقُهُ إِسْمَاعِيلِيُّ، وَوَصْفُهُ
بِالْحِفْظِ الشَّدِيدِ، وَوَثْقُهُ مِنْ حَرِّهِ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَلَعَجَبِيٌّ،
وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبُو سَعْدٍ، وَأَبُو حَنْبَلٍ، وَأَبُو أَبِي شَيْبَةَ، وَقَالَ عَنْهُ أَبُو
دَاوُدَ (صَالِحٌ)، وَالسَّاجِي (صَدُوقٌ)، وَلَمْ يَجْرَحْهُ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ
جَمِيعًا بِالتَّحْقِيقِ وَالْوُثْقِ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ مُتَشَدِّدٌ فِي الْخُرُوجِ بِمَجْرَحِ
الزَّوَارِي لِأَدْنَى سَبَبٍ فَكَيْفَ تَوَلَّى هَؤُلَاءِ الْمُتَشَدِّدِينَ لَهُ عَلَى أَنَّ مَا
سَبَبَ إِيَّاهُ مِنْ تَحْقِيقٍ غَيْرِ صَحِيحٍ

ثَانِيًا: إِنَّ مَا نُسِبَ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ مِنْ قَوْلِهِ عَنْ تَحْقِيقِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ مُوسَى مَعَارِضٌ بَيَّا رَوَاهُ عَنْهُ أَيْضًا مَنْ أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ فِيهِ رَأْيٌ، فَهِيَ
صَعْدَةُ الْعَقْبِيِّ وَكِتَابُ الْعَدْلِ وَمَعْرِفَةُ الرَّجُلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ

فإن

(قال أبو رأيت عبيد الله بن موسى بمكة فيما عرصت به، ثم يكن لي به رأي)^١

وكلامه هذا صريح في أنه لم يبين به حاله لكي يأخذ عنه أو يرد حديثه، وهذا ثابت عن أحمد بالنقل الصحيح، عكس ما سبه النعماني به من قول بصرح فيه بحليط عبيد الله، فوسي وحسب تتبعي لم أجد من يقده مسند من يناقل بن الميموني فهو كلام مرسل لا يعتمد عليه، هي بن عليه الألباني دليله لم يشب بالنقل الصحيح المسند

نعم قد يكون كلامه عن عدم تبين حاله به قبل أن يسمعه يشاؤون معاونه ويروي ما هو منكسر من الحديث في نظر أحمد، فلما علم عنه ذلك شفع عليه

ثالثاً إن أحمد بن حنبل لم يترك الرواية عن عبيد الله بن موسى لأن به خلط ووهم، وإنما لأسباب أخرى وهي لروايته بعض الأحاديث التي لا يرتصيف أحمد، مثل حديث الطير وغيرها من فيه إثبات لأفضيه الإمام أمير المؤمنين عبي بن أبي طالب عليه السلام عن جميع الصحابة، أو غيرها من لا تتوافق مع رأيه وملفه في الأصوب والعروغ، ولأنه سمعه ينقص من معاونه بن أبي سميال قائد أئمة الساجية، ولم يكتب هو بالكتب عن لزومه عنه، بل أرسل رسولاً إلى يحيى بن معين يطلب منه أن يكتب من الرواية

(١) الضعفاء الكبير ٢/ ٨٧٦، العمل ومعرفة الرجال ٣/ ١٧٩

عن عبد الله، وجاء رسول أحمد إلى يحيى فقال له

(أخوك أبو عبد الله أحمد بن حنبل يقرأ عليك السلام، ويقول
لث. هو ذا تكثّر الحديث عن عبيد الله بن موسى العمري، وأنا وأنت
سمعت، يتناول معاوية بن أبي سفيان، وقد ترك الحديث عنه^(١)،
قال. فرجع يحيى من معين رأسه وقال للرسول. اقرأ عن أبي عبد
الله السلام وقل له يحيى بن معين يقرأ عليك السلام وقد لث أنا
وأب سمعنا عبد الرزاق يتناول عثمان بن عفان فانزل الحديث عنه
فإن عثمان أفصل من معاوية)^(٢)

وهذه الأسباب رموه بالتشيع وأبعده عنه، قال الذهبي

(عبيد الله بن موسى شيخ البخاري، ثقة، شيعي محترق، لم يرو
عنه أحمد لذلك)^(٣)

فالذهبي يصرح بأنه ثقة، لكنه يرميه بالتشيع، بل ويصفه بأنه
محترق، وما ذلك إلا لأنه انتقص معاوية بن أبي سفيان، ثم يشير
الذهبي إلى مسب ترك أحمد بن حنبل الرواية عنه، وهو تشيعه لا
لشيء آخر

رابعاً، إن حديث الطبر من طريق عيسى بن حمزة، عن إبراهيم

(١) وأصح من كلام أحمد هذا، أنه ترك الحديث عن عبيد الله بن موسى لأنه كان يتناول
معاوية بن أبي سفيان لا شيء آخر، وهذا السب طعن من يحيى بن معين عدم الرواية
عنه، ولو كان خطأ لذكر أحمد ذلك لابس معين، لأنه أقوى دليل وأصح حجة بجمعه
يكتب عن الرواية عنه

(٢) تاريخ بغداد ١١ / ٤٢٧، تاريخ دمشق ٣٦ / ١٨٩

(٣) لمعي في الطبعة ٢ / ٤١٨

السدي، عن أنس بن مالك لم تحضر روايته من طريق عبد الله ابن موسى العبسي، حتى يقال أنه وهم فحفظ بين اسم إسحاق ابن سنان وإسحاق السدي، أو دخل عليه إسحاق في إسناد، وإنما روي أيضاً من طريق مسهر بن عبد الملك، عن عيسى بن عمر، عن إسحاق السدي، عن أنس بن مالك، ورواه عن مسهر الحسن ابن حماد، وعنه أبو يعلى الوصلي، وعنه إسحاق بن حماد، وعنه زكريا بن يحيى، وعنه إسحاق، فالسدي مسهر رجولة ثقات، وأما مسهر فسأني بكلامه عنه بالتفصيل لاحقاً، والذي تحضر من بين حديثه أنه حسن الحديث، وهذا يعض ما رعمه لأبي من وهم عبد الله أو تحفظه في الإسناد، ويؤكد ويؤكد صحة رواية إسحاق السدي لحديث الطير عن أنس بن مالك

فتبين أن محاولة الشيخ الألباني لقطع في هذه الطريق محاولة يائسه بئسه، وأن ما أورده من طعن فيها هو أوهى وأوهى من يسه لحكوب، وأن الدليل الذي ساقه مسي على أوهده واحتساب وظنون، والله عز وجل يقول

﴿إِنَّ الصَّنْءَ لَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً﴾^(١)

وقال النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله» (إياكم والظن فإنه أكذب الحديث)^(٢)

فانصحب أن حديث الطير حروي من طريق عبد الله بن موسى،

(١) انظر صفحة ٢١ - ٣

(٢) بوس ٣٦

(٣) مستدشهاد ٩٧/٦ ورايه رقم ٩٥٩

عن عيسى بن عمر، عن إسماعيل السدي، عن أنس بن مالك، طريق صحيح، رجال السند كلهم ثقات، لا أبه طريق حسن كما ذهب إلى ذلك البعض لوقوع السدي فيه، فضلاً عن أن يكون صحيحاً.

فالسدي لا يورل حديثه عن رتبة الحديث الصحيح، فهذا الشيخ أحمد محمد شاكر، وهو من كبار علماء أهل السنة ومحققيه، ومن المتخصصين في علم الرجال والحكم على الأحاديث، حكم على مسند حدث من مسند أحمد بن حنبل ومن جهة رجاله السدي بأنه صحيح، فقال:

{استداه صحيح إسماعيل السدي هو السدي الكبير، واسمه إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة وهو ثقة، وثقه أحمد وغيره، وقال البخاري في الكبير ١/ ٣٦٢، وقال عي وسمعت يحيى يقول: « رأيت أحداً يذكر السدي إلا يحير وما تركه أحد»

وتكلم فيه بعضهم بمر حجة، وهاب بعضهم على مسلم، جراح حديثه فقال إمامكم وتعدى عبد الرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير معتبر^(١)

ورواه أبو يعنى الموصلي، عن إسماعيل السدي، عن أنس بن مالك، من طريق غير عبيد الله بن موسى، فقال:

(حدثنا الحسن بن حماد، حدثنا مسهر بن عبد الملك بن سعد، ثقة، حدثنا عيسى بن عمر، عن إسماعيل السدي، عن أنس بن

(١) مسند أحمد بن حنبل ١/ ١٨٨، رواه رقم ٨٧

ما لم يرد:

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عنده طائر، فقال اللهم انسي بأحب خلقك يأكل معي من هذا الطير، فجاء أبو بكر، فردّه، ثم جاء عمر فردّه، ثم جاء علي، فأذن له^(١)

هذا أبو يعلى، هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي، من كبار حفاظ أهل السنة، قال عنه ابن كثير (وكان حافظاً حراً، حسن التصنيف فيما يرويه، ضابطاً لما يحدث به)^(٢)

والحسن بن حماد هو الحسن بن حماد بن كسيب أبو علي الحضرمي المعروف بسجادة، قال عنه شمس الدين الذهبي (ثقة، صاحب سنة)^(٣)، وقال عنه أحمد (صاحب سنة ما سمي عنه إلا خيراً)، وقال عنه الخطيب السعدي (كان ثقة) وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

ومسهر بن عبد الملك بن سليم، كان الحسن بن علي بحسن الشيء عيه^(٥)، ووثقه الحسن بن حماد كما مرّ عليك في أسناده وهو تميمي وأدري محاله من عصره، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال (يحطن ويهم)^(٦)، نعم صحبه بعضهم إلا أن أنشبح أحمد محمد شاكر لم يعر

(١) مسند أبي يعلى ١٠٥/٧ رواية رقم ٤٠٥٦

(٢) البداية والنهاية ١٤/١١٢ ونظر ترجمته في التلخيص لأبن بطة ١/١٦٣ رقم المرجع

٧٤

(٣) الكاشف ١/٣٢٤ رقم المرجع ١٠٢٤

(٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٦/١٢٩ رقم المرجع ١٢١٩

(٥) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٢/٥٧٧ رقم المرجع ٥٩٦٣

(٦) الثقات ٩/١٩٧

هذه التصعب آية أهمية، وحكم وثيقة موثق، فقال معلقاً عن
سند الحديث رقم ٩١٠ من مسند أحمد شقيقه، ومن جملة رجاله
مسهره.

(إسناده صحيح، مسهر بن عبد الملك بن سلع، ثقة، وثقه
الحسن بن علي الخلال، والحسن بن حماد الوزاق، وذكره ابن حبان
في الثقات، وقال البحاري في الصغير ٢١٨. فيه بعض النظر، لكنه
قرحه في الكبير ٧٣/٢/٤ ولم يخرجه ولم يذكره في الضعفاء)

فالرجل عنده ثقة صحيح الحديث

وعيسى بن عمر وإسحاق بن عمار، وهما من الكلام عنهما
أثناء كلام عن رجال مسند رواية ابن عساكر، فراجع^(١)

وعليه، فإن هذه الطريق بالحديث إن اعتمد رأي الشيخ أحمد
محمد شاكر في مسهر، وأنه ثقة، تكون صحيحه بداتها، وإلا فلا
لا تنوب عن ربه حديث الحسن لذاته، لأن خرج الوارد في مسهر
جرح حفيف، بل هو جرح غير معتد به كما سيتضح ذلك لاحقاً إن
شاء الله تعالى

كما أنه إن تنارل عن «الحكم على طريق رواية حديث الطبر
السلمه، وسي أخرج ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، وقد
بأنه حسن لذاته، فإن الحديث يوثق بمجموع الطريقين أعني
طريق ابن عساكر وطريق أبي يعلى» موصلي إلى درجه الصحيح

(١) مسند أحمد ١ ٥٥٥ ٥٥٦

(٢) وسائر مزيد بيان لحال السدي في صفحة ٣٠ وما بعدها

لغيره، والصحيح لغيره عندهم تكون مرتبة أعلى من حسن أدبه وديون الصحيح لسانه.

هـ قال قائل لماذا حكمت عن مسد أبي يعنى بالنصحة أو حسن مع من قبل من حرج في مسهر، وكان الحق أن حكم عليه بضعف؟ قلت.

أولاً مرّ عليّ أن شيخ أحمد محمد شاكر قد حكم على طريق حديث في مسد أحمد وقع فيه مسهر بالصحة، ورجّح أن الرجل ثقة لا يزل حديثه عن رتبة لصحيح ومنه يظهر أن الحرج الوارد في مسهر حرج غير معتبر ولا معتد به، وشيخ أحمد شاكر ليس شعبياً ولا متنبهاً بالشيع.

ثانياً لى سيأتي بيانه عدد التعرض لعباب الجرح الواردة في مسهر^(١) من أن الحرج الوارد فيه لا يزل بحديثه إلى مرتبة حديث الضعيف، فيكون إما صحيحاً أو حسناً.

ثالثاً إن الشيخ شعيب الأرنؤوط قد حسن بعض الطرق لأحاديث وقع في إسنادها مسهر هذا، وذلك لوجود منابع له عليها^(٢)، ومنه يظهر أن حديث مسهر عنده حسن بالمتابعة، ويكون حديث الضيف من روايته أبي يعلى حديثاً حسناً حسب مبنى الأرنؤوط.

(١) انظر صفحة ٢٥ وما بعدها.

(٢) انظر حكمه على الحديث رقم (٩٩٠) من مسند أحمد (٢٣٩/٢) بتحقيقه، بأنه حديث حسن، وقد وقع فيه مسهر بن عبد الملك، وذلك لوجود منابع له عن رواية الحديث، وكذلك حكمه على مسند الحديث رقم ١٠٨٠ من المسند (٢٩٣/٢)، بأنه حسن وقد وقع في المسند مسهر أيضاً وذلك لنفس الدب.

بوجود الشَّيْبَعِ مَسْهُرٍ وَهُوَ الثَّمَنُ عِبِيدُ اللَّهِ بْنِ مُوسَى
وَحَدِيثُ الطَّيْرِ مِنْ طَرَبِ مَسْهُرٍ أَخْرَجَهُ السَّائِي فِي حَصَائِصِ
عَلِي عَقَدَ

(أَحْمَدُ بْنُ زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ
حَدَّثَنَا مَسْهُرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَمْرٍاءَ، عَنْ السَّيِّدِ، عَنْ
أَنْسِ بْنِ مَرْثَدٍ

أَنَّ السَّيِّدَ «عَبْدَ اللَّهِ عَلَيْهِ [وَأَلَّهُ] وَصَم» كَانَ عِنْدَهُ هَذِيرٌ، فَقَالَ
اللَّهُمَّ إِنِّي بِأَحَبِّ حَنَقْتُ بِكَ بِأَكْلٍ مَعِي مِنْ هَذَا الطَّيْرِ، فَجَاءَ أَبُو
بَكْرٍ مَرْدَهُ، وَجَاءَ عَمْرُ مَرْدَهُ، وَجَاءَ هِيَ فَأَذِنَ لَهُ»

فَقَالَ مُحَقِّقُ كِتَابِ الْحَصَائِصِ أَحْمَدُ مِيرِينُ الْبُيُوتِي

(صَعِيفٌ، مَسْهُرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ صَعِيفٌ، قَالَ عَنْ الْبَحَّارِيِّ فِيهِ
بِمَقْصُوطِ الظَّرِّ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ أَصْحَابُ لَا يَحْمَدُونَهُ، وَقَالَ السَّائِي
لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ ثِقَةٌ

وَالسَّنْدِيُّ، هُوَ بِسَمْعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ الْكُوفِيِّ،
قَالَ أَحْمَدُ وَالْمَحَلِّي ثِقَةٌ، وَهُوَ السَّائِي صَالِحٌ، وَقَدْ ابْنُ عَدِي
صَدُوقٌ، لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ،
وَعَنْ بَنِي مَعِينٍ وَأَسْمَدٍ مَهْدِيٍّ صَعِيفٌ، وَفَافٍ أَبُو رَزَّةَ لَيْسَ، وَقَالَ
الْعَقِيلِيُّ صَعِيفٌ بِسَاوِلِ شَيْخَيْنِ

قُلْتُ: السَّنْدِيُّ وَزَنَ ثِقَةً أَحْمَدُ وَالْمَحَلِّي هُمَا مِنَ الْعِلَالَةِ فِي التَّشْيِيعِ،

والعادي لا نقل روايته إذ، روي ما يقوي به مدعته كما قررنا سابقاً في
نزهة النظر^(١)

أقول

أولاً إن حكم سوشي على مسهر بالضعف غير صحيح، فكما
أسلفنا أن حديثه من رتبة الصحيح أو الحسن، فقول البحاري عن
الزوي «فيه نظر» عدة النقص من علماء من أهل السنة من اخرج
غيرهم منهم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، فإنه قال في
سلسلة الصحيح وهو يصدد الكلام عن الزوي فسن أن أبي
عمارة

لوملت إلى توثيق ابن حبان إياه، لأن قول البحاري المتقدم «فيه
نظر» جرح غير معتبر^(٢)

والبلوشي رحمه الله اعترى قول البحاري «فيه نظر» من جرح منهم،
فقال في تعليقه به على قول البحاري «بن عدي عن الزوي عبد الله
ابن بجي بن مسلمة «فيه نظر»

(وأما قول البحاري وابن عدي «فيه نظر» فهو جرح مبهم)^(٣)

وذكر أنها من اخرج غير المفسر الشيخ أبو حسن مصطفى من
إسماعين فقال وهو يعدد ألفاظ الجرح المجمل

(«و فيه نظر» سواء كانت من بحاري أو من غيره)^(٤)

(١) خصائص على هامش صفحة ٢٩

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٣٧٩ رقم ١٩٥

(٣) خصائص على هامش صفحة ١٣٠

(٤) شفاء العيب صفحة ٥٢٦

ومعلوم عندهم أن المخرج غير المصر لا يعتد به، ونقدم عليه التعديل^(١)

وقد اختلف عندهم أيضاً في هذه العبارة، وهل هي من نوع المخرج الشديد أم الخفيف، فذهب فريق إلى أنها من المخرج الشديد^(٢)، بينما ذهب حروب إلى أنها تليين خفيف للراوي، قال الشيخ حاتم العمري في كتابه «الموسم الخفي»

(روايه هنا أنّ قول البخاري «فيه نظر» إن كان المقصود به الراوي فهي تليين خفيف، وليست توهيباً شديداً، كما ادّعاء بعض الأئمة المتأخرين، كالذهبي وابن كثير وغيرهما

وقد ردّ على هذا المذهب الخاص؛ لتلك العبارة في صدورهما من الإمام البخاري، الأستاذ مسفر بن قرم الله الدمشقي، في دراسة موارنة، جمع فيها للوطن التي أطلق فيها البخاري تلك العبارة ووربها بأقوال العلماء عبرة في الدين قبلت فيهم، فخرج بأن من قبل به إنه «فيه نظر»، فإنه تليين خفيف الضعيف، وأن البخاري في إطلاق هذه العبارة مثل غيره من الأئمة، لا كما رجم من أن له اصطلاحاً خاصاً به في إطلاقها

ولم أطلع على هذه الدراسة الموارنة التي قام بها الأستاذ الدمشقي وفقه الله، لكنه ذكر لقيام به ولخص نتائجها في دراسة أخرى له عن قول فيه البخاري «سكتوا عنه» وذلك في رسالة أسياها «قول

(١) انظر صفحة ٣٦ وما بعدها

(٢) لقول ياتي من المخرج الشديد هو من مستأجاباتهم، فلا يوجد في كتب البخاري ولا في كلام مسند منه يصل الثقات نصريح منه بطبيعة المخرج الذي أراجه من هذه العبارة

البحاري: سكتوا عنه^(١)

ومما يؤكد أن عبارة «فيه نظر» هي تليين خفيف لراوي عند البحاري ما قاله أبو عيسى الترمذي وهو سميك البحاري، فقد نقل في كتابه العلو الكبير أن البحاري قال عن الراوي حكيم بن حبير «نا فيه نظر» فأعقبه الترمذي بقوله (وم يعرف فيه شيء)^(٢)، ففهم من عبارة شيخه البحاري أنه مررد في حكيم بن حبير أو متروك عنه، وهذا لا يكون إلا في شأن الراوي خفيف المذهب

وإذ كانت عبارة «فيه نظر» من جرح الخفيف، فإن عبارة «فيه بعض النظر» أحف من بلا شك

وعليه فنون البحاري عن مسهر «فيه بعض النظر» لا يندح في وثاقته، وحدث لم يؤثر في حكم الشيخ أحمد محمد شاكر عليه بالوثاقه وعلى حديثه بالصحة، حيث أنه قدم بوثيق من وثقه عن جرح البحاري هذا

ثانياً أم جرح السائي بـ «مسهر»، فإن سائي منعت في الخرج، وإذا لم يوافق عليه غيره من المعتدلين فيقدم عليه التوثيق، ثم إن قول السائي عن الراوي «ليس بالقوي» من عده من الخرج المقسد الذي يرد به خبر الراوي جرح هذه العادة، قال الدكوكي قاسم علي سعد في كتابه «مهج أبي عبد الرحمن السائي في الخرج والمعدّل»

(فأما كلمة «ليس بالقوي» وما شابهها فإن أبا عبد الرحمن

(١) برسل الخفي ١/ ٤٤٠

(٢) العلو الكبير لترمذي صفحة ٣٩٠

يستعملها حالاً في الصنوق ومن دونهم من أهل «عدالة»
وقال الذهبي في «معرفة»

(وقد قيل في جماعات «ليس بالقوي» واحتج به، وهذا النسائي قد قال في عدة «ليس بالقوي» ويخرجهم في كتابه، قال قولنا «ليس بالقوي» ليس بخرج مصاد)^(١)

بل عند المباركموري قول النسائي «ليس بالقوي» من إخراج المجمل، فقال وهو يرد إخراج نسائي في لزوي أئمة من ريد الليثي

(وأن قول نسائي «ليس بالقوي» يعبر قدح أيضاً، فإنه مجمل مع أنه متعنت، وتعتته مشهور)^(٢)

ثالثاً أمّا قول أبي داود «أصحاب لا يحمده» فهذه العبارة من الإخراج غير المفتر، فلا يعتد به، وهذا لقول من أبي داود في مسر مردود أيضاً شاء الحسن بن علي الخلال عليه، وثوثيق حسن بن حماد به، ولا يهتم من هم أصحاب أبي داود الذين لا يحمدهون مسهر، فلم يذكر له أبو داود واحداً منهم، لا إذا كان يقصد بهم جماعة خاصة من أصحاب الذين يطعمون في كل راو يروي ثبت من فضائل أبي وأهل بيته «عليهم السلام»

فبين أن إخراج «وارد في مسهر غير مؤثر في اعتبار روايته» فهو

(١) منهج أبي عبد الرحمن النسائي في إخراج وتعديل ٥ ١٨٣٣

(٢) موطئة صفحة ٨٢

(٣) نسخة لأحمدى ١ ٥ ٤

إن لم يكن صحيح الرواية كما أسلف، فإن رويته لا ينزل عن رتبة الحسن، وقد حسن جماعة من لعلاء طريقاً برواية وقع في مسندها مسهر، وهذه الرواية رواها الطبراني في معجمه الكبير فقال

«حدثنا حسن بن علي السوسي، حدثنا سعيد بن مسيبان، حدثنا مسهر بن عبيد الملك بن مبيع الحميري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال قال رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم» إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكر النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا»^(١)

فحكم أبو الحسن المعروف في كتابه المعني عن حرر الأسفار على سند هذه الرواية بأنه إسناد حسن، فقال

(حدثنا إذا ذكر القدر فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا)

رواه الطبراني من حديث ابن مسعود بإسناد حسن^(٢)

وحسنه أيضاً ابن حجر في فتح الباري، فقال

(وقد أخرج الطبراني بسند حسن من حديث ابن مسعود رفعه إذا ذكر القدر فأمسكوا)^(٣)

وحسنه جابر كهوري فقال

(ويؤيده حديث ابن مسعود مرفوعاً عن عبد الطبراني بإسناد حسن)

(١) للمعجم الكبير ١/ ٢١٣ رواية رقم ١٠٤٤٨

(٢) المعني عن حبل الأسفار ١/ ٢٤ رواية رقم ٧٨

(٣) فتح الباري ١/ ١٧٧

ينقظ (إذا ذكر القدر فأمسكوا)^(١).

ولاحظ كيف أن ثلاثة من كبار علماء أهل السنة قد حسوا بسد الزوينة مع وقوع مسهر فيه، فهو عند هؤلاء حسن الحديث

أما بخصوص إسماعيل السدي فأقول

أولاً لقد مرّ عليك أنّ السدي قد عدّله جماعة من العلماء منهم من كدر رجال الخرج والتعدين عند أهل السنة، فقد وثقه أحمد بن حنبل، والعجلي، واسحق بن حنبل، وشعبة، وصهيب الثوري، ويحيى القطان، والسمعي، وقال عنه النسائي (صالح)، وقال مرة (يسر به بأس)، وقال ابن عدي. (هو عدي مستقيم الحديث صدوق، لا بأس به)، وقد احتج به مسلم في صحيحه، وصرّح يحيى القطان عنه بقوله (لا بأس به، ما رأيت أحداً يذكره إلا بحسن، وما تركه أحداً)

ثانياً أتت بخصوص جرح بن معين به فلا يعول عنه هنا، وذلك لأنه تمتع في جرح، والمتعّ في الجرح لا يقبل جرحه، ويقدمون توثيقاً موثقين صدقه، يقول أبو الحسنات

(وسمها أي من موارد الخرج وعدم قبوله أن يكون الخارج من المعتنق المتشددين فإنّ هناك جمعا من أئمة الجرح والتعدين لهم تشدد في هذا الباب فيجرحون الراوي بأذى جرح، ويطلقون عليه ما لا ينبغي، طلاقه عند أولي الألباب، فمثل هذا الخارج توثيقه معتبر وجرحه لا معتبر إلا إذا وافقه غيره ممن يتصف ويصبر

فمنهم أبو حاتم، والسائي، وابن معين، وابن القطان، ويحيى القطان، واسحق بن عمار، وإمامهم معروفون بالإسراف في المرح والتعنت فيه، فثبتت العاقلة في الزواجة الذين قمرّدوا بجرحهم وليتهمكرهه^(١)

وفد الشيخ المذكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم

(من هو متعت في شرح متنت في التمددين، يقرر الراوي بالملطيين والثلاث ويلين بذلك حديثه، ومن هؤلاء شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، والسائي)^(٢)

ثم إن النقطه نسوية لأن معين وعبد الرحمن بن مهدي في جرح السدي هي لفظه «ضعيف»، وهذا من جرح غير المفسر، وقد صرحوا بأن التعديل مقدم على جرح غير المفسر، قال الخطيب لعدادي

(سمعت القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري يقول لا يفضل المرح إلا مفسراً، وليس قول أصحاب الحديث فلا تضعيف، وفلان ليس بشيء مما يوجب جرحه ورد خبره، وإنما كان كذلك لأن الناس اختلفوا فيه يفسق به، فلا بد من ذكر سببه لينظر

(١) المرح والتكثير في المرح والتعديل صفحة ١١٧ وقال الشريف حاتم بن صوف المعروف في شرحه بوقفة الضحى صفحة ٢٥٨ ثم ذكر هنا الإمام الذهبي رحمه الله وبنحوه والمتبعين، فذكر القطان وابن معين، وأبو حاتم، وابن عمار، أنهم من المتددين، ورواه عنهم في كتب أخرى له شعبة، وأما يعقوب الفطيل بن دكين، وعفان بن سفيان، والسائي، وابن حبان، وأبو الفتح الأرمي

(٢) ضوابط الجرح والتعديل صفحة ٤٦

هل هو مستقيم أم لا؟

وكذلك قال أصحابنا إذا شهد رجلان بأن هذا الماء ينحس م يقل شهادتهما حتى يينا سب الثماسة، فإن الناس اغسلوه في ينحس به الماء، وفي نجاسة الواقع فيه)

ثم قال الخطيب

(وهذا القول هو الضواب عندنا وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده، مثل محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وغيرهما

فإن البخاري قد احتج بجراحة سبق من غيره الطعن فيهم والمخرج لهم كمكرمة مولى ابن عباس في التاميم، وكإسماعيل ابن أبي أويس، وعاصم بن حي، وعمرو بن مرزوق في المتأخرين، وهكذا فعل مسلم بن الحجاج، فإنه احتج بسويد بن سعيد وجماعة غيره اشتهر بحس نظر في حال الترواة الطعن عليهم

وسلك أبو داود السجستاني هذه الطريقة وغير واحد ممن بعده، فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن المخرج لا يثبت إلا إذا ستر منه، وذكر موجه)

وقال ابن حجر العسقلاني

(وخرج مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محله إن صدر مبيئاً من عذوب ناسبه، لأنه إن كان خبر مضراً م يفتح

(١). الكفاية في علم الزوائد ١ - ٣٣٨-٣٣٩

فيمس ثبوت حديثه، وإن صمم من غير عارف بالأسباب م يعتبر به أيضاً^(١)

وقال سيوطي في تدريب الراوي

(واختار شيخ الإسلام^(٢) تفصيلاً حسناً، فإن كان من جرح مجمل قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن، م يقبل الجرح فيه من أحد كائن من كان إلا مصراً، لأنه قد ثبت له رتبة الثقة فلا يزحرج عنها إلا بأمر جلي، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبر واحاله في ديه ثم في حديثه، ونقدوه كما ينبغي، وهم أبسط الناس، فلا ينقض حكمهم أحلهم إلا بأمر صريح^(٣))

وساء على قول ابن حجر ههنا، فلا يصحى إلى قدح من قدح في السدي بجرح عيهم غير مفسر بعد تعديل مسلم وأحمد بن حنبل والمعجمي وابن حبان وشمعة وسفك الثوري ويحيى لقصد من عدي والسائي به

وهو كذا ذلك لأن مشهور عن عبد الرحمن بن مهدي أنه عدى السدي لا أنه صدقه، يقرن الحكم ليساوي في إدخال في باب التروية لذين عيب عن مسلم إخراج حديثهم في صحيحه

(تعديل عبد الرحمن بن مهدي^(٤) أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسر)^(٥)

(١) روضة النظر صفحة ١٧٤

(٢) يريد به الحفاظ ابن حجر المستطاب

(٣) تلويح الراوي ١ ٣٠٨

(٤) يريد به تعدين عبد الرحمن بن مهدي لإسماعيل السدي

(٥) تهذيب التهذيب ١ ٢٦٤

وعصب ابن مهدي عن يحيى بن معين عن عبد الله بن أحمد بن حنبل،
عن أبيه عن علي بن مهزيب عن الكوفي للمروزي

(قال يحيى بن معين يوماً عبد الله بن الزحر بن مهدي، وذكر
إبراهيم بن مهاجر والسدي، فقال ضعيف، فعصب عبد الزحر
وكره ما قال)^(١)

وفيه دليل على أنه لا يرى ضعفها

وكذلك فإن ما نسب إلى ابن مهدي من تصعيف السدي لم يرد
عنه بطريق معتبر، وإنه بواسطة راو مجهول، يقول عمرو بن علي
(سمعت رجلاً من أهل بغداد من أهل الحديث ذكر السدي
- يعني أحمد بن محمد بن مهدي - فقال ضعيف)^(٢).

فمن هو هذا الرجل من أهل بغداد؟ وهل هو ثقة أم غير ثقة؟
وهل سمع هذا التصعيف من ابن مهدي مباشرة أم بواسطة شخص
آخر؟ كل ذلك غير معلوم، فلا يصح اعتبار هذا جرح والاعتداد
به بحال من الأحوال

ثالثاً: وجرح أبي حاتم لا يعتد به هنا أيضاً؛ لأنه من المتعنين
في الجرح، فيقدم عليه توثيق الموثقين، وقد جرح أبو حاتم بعض
العدرة التي جرح بها لسدي جماعة من الثقات الأثبات عندهم،
منهم من رجال التصحيح، ولم يعر عنه أهل السنة جرحه هم
أدنى اعتبار، فهو كذلك هنا، عني أن عدرة تكب حديثه ولا يخرج

(١) معيب الكمال ١٣٥ / ٣

(٢) معيب الكمال ١٣٥ / ٣

به^(١) بقولها أبو حاتم فيمن عنده صدوق

قال لذهبي

إراد وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوة؛ فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ثبت رجلاً أو قال فيه لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد فلا نس عن تخرج أبي حاتم، فإنه تمت في الرجال قد قل في طائفة من رجال الصحيح ليس بصحة لس شوي أو نحو ذلك^(٢)

وقال ابن عبد الهادي في (تصحح التحقيق) وهو برد جرح أبي حاتم الزاري يروى معاوية بن صالح

(وأما قول أبي حاتم لا يحتج به^(٣) فعمر قدح فيه أيضاً، فإنه لم يذكر السب^(٤)، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات، الأئمة من غير بيان السب^(٥))

و قال الشرح محمود محمد مدوح

(لا يحمي تشدد أبي حاتم الزاري في المخرج، حتى قال عنه الحافظ بذهبي - وهو من أهل الاستقراء الثام في الرجال كما قال عنه الحافظ ابن حجر في سير أعلام النبلاء ١٣ / ٨١ - يمحسي كثير كلام أبي زرعة في المخرج والتعمد، بين عليه الورع وحبسة بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جراح^(٦))

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦

(٢) معنى كلامه هذا أن عبارة لا يحتج به، من المخرج المجعل إليهم خبر الضعيف

(٣) تنقيح التحقيق في أحاديث التحقيق ٣ / ٢٠٧

(٤) رجع المنارة ١١٦

رابعاً أما تصحيح العميلي به فأنظر أنه بسبب ما رجمه من أنه كان يتناول أن بكر وعمر، وهذه لثمة وردت من طريق إبراهيم ابن يعقوب الحورجاني، وكل من سب في شئ ذي أحد من أخورجاني، وهو بصبي بعين، ببعض أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ويتحامل عليه، قال بن عدي (كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل عن علي) ^(١)

وقال الدارقطني (فيه تحريف عن علي) ^(٢)

وقال عنه الذهبي (وكان يتحامل على علي) ^(٣)

وقال ابن حجر (رمي بالتص) ^(٤)

وقال ابن حبان (وكان حريزي المذهب) ^(٥) .

أي أنه كان على مذهب حريز بن عثمان الساهبي المشهور في السب والنشتم لأمر المؤمنين «عليه السلام»، وقد صح عن علي أنه قال

(عليه السلام) «صلى الله عليه [ركه] وسلم» أنه لا تحبك يا علي إلا مؤمن ولا يعضك إلا منافق ^(٦)

فهو من نص حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويقرب

(١) تهذيب التهذيب ١٥٩

(٢) تهذيب التهذيب ١ ٥٩

(٣) تاريخ الخلفاء ٢ / ٢٤٩ رقم الترجمة ٥٦٨

(٤) تهذيب التهذيب ١ ٩٥

(٥) الثعالب ٨٠ ٨١ رقم الترجمة ١٢٢٣٧

(٦) مسند أحمد ٢ / ١٠٢ ورواه رقم ٧٣١

الله تعالى في كتابه، محمد: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾

ولا أعلم كيف أن هؤلاء يضعفون السَّيِّئ بسبب أنهم سب
نبيهم، ولا يحكمون على جورجاني بالصَّعَف لثامنه عن أمر
المؤمنين «عنه اسلام»، فهل هم على صيد وعقيدته في بعضه له
«عنه اسلام» أم ما ١٩

ثم إن الرواية التي رواها العقيلي في كتابه «الصَّعَف» والتي
يعول فيها حروري أنه سمع السَّيِّئ يشتم أب بكر وعمر رضي
سدا (إضافة إلى جورجاني الصَّيِّ - علي بن الحسن بن وقد
وأبوه الحسين بن واقد، وليس لها سند آخر غير هذا السند، تفرد
بها هؤلاء، والحسين بن أحمد صعه أبو حاتم^(١)، وقال لبحري
(كنت أمر عليه طريقي النهار ولم أكتب عنه)^(٢)، وأبوه موصوف
بالوهم والعمى^(٣)، فكيف يعتمد على رواية هذا حال رواته،
ويعتبر مستمكاً وحجة لرد حديث سباعيل السَّيِّ ١٩

خاصاً أم قول أبي زرعة عنه «يئ» فهو من المربة السادسة من
مراثب الخرج، وهي آدمى منه المراثب، قال الأدار قطبي
(إذا كنت فلا «يئ» لا يكون سائلاً متروك الحديث ولكن
مخروفاً بشيء لا يسقط به عن العدالة)^(٤)

فهم من الحصول أن يعتمد خرج أبي زرعة في قول كل منكم

(١) المصنف الكبير للعقيلي ٨٧٢١

(٢) تاريخ الإسلام ٤٥

(٣) تهذيب التهذيب ٣١٨/٧

(٤) المكتبة الجيدة ١ ٢٨٠ رقم الرقم ٢١٢

(٥) مع الحديث ٢ ٢٩٥

التعديلات الكثيرة الصادر عنها من جهابذة من الجرح والتعديل
عند أهل السنة^٩

أخوب هو لا، بسبب أن استوشي نفسه وبعد أن أورد أقوال
المعديين والمخارجين للسني رجع بوثيق أحمد بن حنبل والمعجمي
على أقوال المخارجين، وإنما رد روايته لخديث الطبري رحمه من أن
السني من العلاة في التشيع، ومن كان كذلك لا تقبل روايته، رد
كأن فيها تقوية لرأيه ومذهبه، فقام البلوشي

(قلت السني ومن وثقه أحد والمعجمي فهو من العلاة في التشيع،
والعجمي لا تقبل روايته إذ روى ما يقوي به مدعته كي قرر الحافظ في
برهة نظر)

وأقول في جوابه

أولاً إن تفضيل الإمام علي «عليه السلام» على جميع الصحابة
ليس من البدعة في شيء، بل هو مما قامت عليه الأدلة والبراهين
العلنية الواضحة، وربما البدعة تصديق غيره من الصحابة عنه،
وأقصديه «عليه السلام» على الجميع هو قول جماعة من الصحابة،
قال ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب^{١٠}

(وردني عن سلمان وأبي ذر وفضالة وحباب وجابر وأبي سعيد
الخدري وزيد بن الأرقم أن علي بن أبي طالب «رضي الله عنه» أوصى
من أسلم وقصه هؤلاء على غيره)^{١١}

وقال ابن حزم في الفصل في النحل والأهواء والنحل^{١٢}

(احتجف المسمون فيمن هو أفصل الناس بعد الأنبياء «عليهم السلام»، فذهب بعض أهل السنة وبعض أهل المعتزلة وبعض المرحضة وجميع الشيعة إلى أن أفصل الأمة بعد رسول الله «صل الله عليه وآله» وسلم» علي بن أبي طالب، وقد روينا هذا القول نصاً عن بعض الصحابة «رضي الله عنهم» وعن جماعة من التابعين والعقهاء^(١)

وعليه فإن علي بن ميرين بلوشي أن يرمي هؤلاء لصحابة وتابعين ولعقهاء مبدعة أيضاً، ولا أظنه يجزئ عن ذلك، خصوصاً في ما يخص رمي صحابة بـ، وما دام أن القول بأفضلية لإمام علي «عليه السلام» لا بعد بدعه، فلا يكون رويه ما يدل على ذلك رويه لما يؤيد بدعه أو يمتدح

ثانياً، والقاعدة التي ذكرها البلوشي وهي أن الراوي إذا روى ما يوافق بدعته ترد روايته، فإن قاعدة موهوبة مهزلة لأن الراوي إذا كان ثقة مسمي فهو كل مروياته مأمومة لا يخاف كتاب الله سبحانه وتعالى، وأما الصحيح من انسه الشريعة، أو تعطي العمل، وأما أن يكون ضعيفاً، فترد جميع مروياته، إلا ما عن قصد منها بغيره، على أن سبب رمي تشدني بالعنوة في التشيع هو ما جاء من طريق الخوارج من أنه كان يساند الشيعة، والخوارجي مطلعون في قوله ونقله، لأنه ما فن من حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» كما نشأه مبدعاً لقصه العداوة لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»

(١) الفصل في المال والأهواء والنحل ٢٤ / ٩٠

والجورجاني هو أول من وضع هذه القاعدة، استقيمه أبي رزق
بموجبه، نسوشي رويته السدي حديث الطائر، في العلامة أبو عبد
الرحمن العلوي البجلي.

(وَأول من نسب إليه هذا القول إبراهيم بن يعقوب الجورجاني،
وكان هو نفسه متدهاً منحرفاً عن أمير المؤمنين علي، متشدداً في
الظعن على المنتسبين).

(والجورجاني فيه نصب، وهو مولع بالظعن في المنتسبين كما
مر، ويظهر أنه يرمي بكلامه هذا إليهم، فإن في الكوفيين المسويين
إلى التشيع جماعة أحقة، اتفق أئمة السنة على توثيقهم وحسن الشاء
صنيعهم وقبول رواياتهم وتفصيلهم على كثير من الثقات الذين لم
يسوا إلى التشيع، حتى قيل لشعبه حديثاً عن ثقات أصحابنا،
فقال: «أحدثكم عن ثقات أصحابنا» فإني أحدثكم عن مربيهم
من هذه الشيعة، لحكم بن عيسى وسنة بن كهيل وحبيب بن أبي
ثابت ومنصور راجع تراجم هؤلاء في «تهذيب التهذيب».

فكان الجورجاني ذا ضم أنه لا سبيل إلى الظعن في هؤلاء وأمثالهم
مطلقاً حاول أن يتخلص عما يكرهه من مروياتهم وهو ما يتعلق
بعضائل أهل البيت (١).

فتبين أنه نسوشي يصرب عن وتر الوصب أحرامهم لله

سادساً: إن العلامة ابن حجر العسقلاني بتخصيصه حديث الطائر

(١) فوائد ومواحد في المخرج والتعديل وعلوم الحديث، صفحة ٥٨.

(٢) فوائد ومواحد في المخرج والتعديل وعلوم الحديث، صفحة ٥٨-٥٩.

ودلت في أحويته على أحاديث المصديح، قد ردت على من طعن في هذه الطريق بالسني، أو بقاعدة المخرجي، وكذلك الشيع لألب، فهو لم يقدح في هذه الطريق مستنداً إلى القاعدة المذكورة، ولا بتصحيح لسني، وإنه بتحليلهم ووجه «عبيد الله بن موسى لعيسى^{١٦}» هو كانت القاعدة التي ذكرها البلوشي معمولاً بها صدهما، لما حذر ابن حجر حديث المنكر، وحكم برده بناء على القاعدة المذكورة، وكذلك الشيع لألب يردّه ب بدلاً من أن يعتمد في رده على دليل مبني على التحسين والنظر

سائماً ظاهراً أن جرح من جرحه إنما هو بسبب مذهبه^{١٧}، وهذا ما توصل إليه بعض المحققين من أهل السنة، فهذا لا كسر شار عواد معروف يقول

(وظاهر كلام من تكلم فيه أي لسني إنما كان سبب عقائده)^(١٨)

ومن كان سبب جرحه المذهب، فلا يلتفت إلى قول المخرج من يقدم عليه قول المعدل، قال نح الدين لسبكي.

(الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم أن المخرج مقدم على التعديل على إطلاقها، بل الضوابط أن من ثبتت إمامته وعذاته

(١) بلدي أن حجة التخليط والوهم، يسويهم إلى عبيد الله بن موسى خبر بابته عبيد، ودلت في رده على المشيخ الألباني في صححه ١٦ وما بعدها
(٢) فهم يرمون الزاوي بالنسب لجرده رواية بضائل على وأهل بيته «عندهم السلام» خصوصاً ذلك التي لا تنفق مع مدعهم وأحضرهم، أو إذ عرف عنه بأنه يقدم عياً «عنده السلام» ويعصيه على الطاعة، فيتهمه بعضهم جراً وإيثاراً بالمعص والظن
(٣) هليلج التهذيب هامش صفحة ١٢٨ من المجلد الثالث بتحقيقه

وَكثير ما دحروه ويدر حار حوه و كست هماك قريشة دالة على أن سيب
حرجه من تعصب مذهب أو غيره لم يلتفت إلى حرجه.

فانصح من كل ذلك أن يستدّي ثقة لا يصح لأحد أن يطعن في
صحة سند الحديث من جهته، وأن سند حديث الطبري من طريق
استدّي عن أسس من حديث ومن روي عن أسس سند صحيح، لا
غبار على صحته، إلا أن يحتار بعض ويردّه من جهة مضمونه،
إذ بقاعدة «خوارجي» هذا ثبت عن استدّي أنه يقول بأفضلية
الإمام علي «عليه السلام» عن الثلاثة، أو أن يرده برغم اسكارة
في منه ما يتضمّن مضمونه من تعيين بالإمام علي «عليه السلام»
على جميع الصحابة، وما يثبت ما هو إثبات صحة الرواية من ناحية
السند، وأمّا صحة مضمونها فقد أوردنا لتأكيد صحته عشرة من
الأشواهد من روايات أهل السنة، تدل جميعها على أن علناً «عليه
السلام» أفضل الصحابة جميعاً



الطريق الثاني:

هنا الحاكم الميسابوري في الاستدراك على الصحيحين

(حدثني أسد بن عبيد الله أنبأ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أيوب الأنصاري وحميد بن يوسف بن يعقوب الرضا، قالا حدثنا محمد بن أحمد بن عيسى بن أبي طيبة، حدثنا أبي، حدثنا يحيى بن حبان، عن سليمان بن يونس، عن يحيى بن محمد، عن أسد بن مالك «رعي الله عنه»، قال.

كنت أحلم رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» فقدم لرسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» فرح مشوي، فقال «اللهم انني بأحب خبثك إليّ بأكل معي من هذا الطير»

قال فقلت اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فجاءني «رعي الله عنه»، فقلت إن رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» عن حاجة، ثم جاء فقلت إن رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» عن حاجة، ثم جاء فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» افتح فدخل، فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» «حيست يا علي؟»

فقال: إن هذه آخر ثلاث كزّاب يردّني أنس، يرغم بك على حاجة

فقال: «ما حملك على ما صنعت؟»

قلت يا رسول الله سمعت دعاءك فأجبت أن يكون رجلاً من قومي، فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» «إن الرّاح

قد يجب قومه) .

ثم قال الحاكم النسابوري

(هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)^(١)

وقد أعلّ شمس الدين الذهبي هذه الطريق أولاً به محمد بن أحمد بن عياض، فتبيّن له أنّ الرجل صدوق، وأعلّها ثانياً بولد محمد، فقال في كتابه «ميران الاعتدال»^(٢)

(محمد بن أحمد بن عياض، روى عن أبيه أبي غسان أحمد بن عياض بن أبي طيبة المصري، عن يحيى بن حسان، فذكر حديث الطير، وقال الحاكم هذا على شرط البخاري ومسلم.

قلت الكل ثقت لاً هذا فأنا اتهمته به^(٣)، ثم ظهر لي أنّه صدوق، روى عنه الطبراني، وعلي بن محمد الواعظ، ومحمد بن جعفر الرقي، وحيد بن يوسف الريات، وعدة، يروي عن حملة وطبقته، ويكنى أبا هلال، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين، وكان رأساً في الفرائض. وقد روى أيضاً عن مكّي بن عبد الله برعيني، ومحمد بن سمعة المرادي، وعبد الله بن يحيى بن محمد صاحب ابن لمبة، فأما أبوه هلال أعره^(٤))

(١) مستدرک علی الصحیحین ٣/ ١١١ رواه رقم ١٦٥

(٢) وهو يقول لك أيها الذهبي أن نكفهم الآخرين بدون دليل رجماً بالبدع، ألم يسمع قول الله تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا نُسِبَ إِلَيْكَ مِنْهُنَّ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولٌ﴾، إن هذا بوقعة أبي الفرياء المصمر من أن بعض الأحكام التي حكم بها الذهبي على بعض الرواة إنما هي من هذا القبيل، فيظن أن الراوي وبهذه بدون دليل لا ملية إلا لأنه يروي ما لا يتوافق مع شرب المصطفى وعقيدته

(٣) ميران الاعتدال ٦/ ٥٣

أقول.

إدّعت هذه نظريو هو أحمد بن عياض بن أبي طيبة والد محمد بن الذهبي رعم في كتابه «ميران الاعتدال» أنه لا يعرفه، لكنه عرفه بعد ذلك فترحم له في كتابه «تاريخ الإسلام» فقال

(أحمد بن عياض أبو حسان الفرضي شيخ مصر، روى عن يحيى بن حسان، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وعنه ابنه أبو علاثة، ومحمد حميد، وعبد الله بن عبد الملك، والمعالى بن عمران، وغيرهم، توفي سنة ٨٣ في رجب)^(١)

فارتفع عنه جهالة العين، وبني أنه لم يرد فيه حرج ولا تعديل، فالرجل مجهول حاله، ويصنّ عديه في اصطلاحهم بالمستور، والمستور عندهم يأتي في الحرب بعد نزوي الثقة، لدي وثقه العديد من العلماء ولم يرد فيه حرج، أو أن المخرج انوار فيه غير معتد به ولا مؤثر في وثاقته، فهذا الذهبي بنعسه يقول في كتابه «المؤلفه»

(الثقة من وثقه كثير ولم يصغف، ودوبه من م يوثق ولا صغف، فإن خرج حديث هذا في الصحيحين فهو موثق بذلك، وإن صحح به مثل الترمذي وابن خزيمة فحجته أيضاً، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم فأقل أحواله حسن حديث

وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يخرج مع ارتفاع جهالة عنه، وهذا يسمى مستوراً ويسمى بحله الصدوق، ويقال فيه شيخ

(١) تاريخ الإسلام ٢٠/٢٧٦

وقوهم بجهول، ولا يبرم منه جهالة عبه فإن جهل عبه وحاله
فأرى أن لا يحتجوا به

وإن كان المنفرد عنه من كبار لأبيات فأقوى حاله ويحتج بمثله
كالنسائي وابن حبان^١

فبناءً على قول السعدي هذا فإن أحمد بن عثامن مستور، لم يرد فيه
جرح ولا تعديل، فهو دون الثقة الذي وثقه الكثيرون ولم يضعف،
وذلك لأن الحكم قد صحح حديثه، وقد صرح الذهبي بأن
أبي إدريس لم يوثق ولم يضعف إن صحح له كاندلسي والحكم
فأقل أحواله أن يحكم على حديثه بأنه حسن

وعلى هذا فإن هذه الطريق لحديث «غير أن تدارك من صحته
تصحیح الحكم هذا، فوثقها لا تنزل عن رتبة الحسن لماته.

ومع التدارك عن الحكم على هذه الطريق بأنها حسنة لذاتها
فيمكن أيضاً بصمم هذه الطريق مع طريق أخرى يحكم على الحديث
بأنه حسن، وذلك لأن من مناسهم وهو عدهم أن الحديث إذا ورد
من طريقين ضعيفين أو أكثر وكان الضعيف فيها يسيراً فإنه يرقى
بمجموع طرقه إلى رتبة الحديث الحسن بغيره، أو الحسن مطلقاً
حسب مذهب بعضهم كالترمذي مثلاً، قال أبو حفص محمود بن
أحمد بن محمود طحا، السعدي في كتابه «تيسر مصطلح الحديث»^٢

(الحسن لغيره).

١ - تهريقه

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه.

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة حسن لغيره بأسر، مما

أ أن يروي من طريق آخر أكثر، حتى أن يكون لطريق الآخر مثله أو أقوى منه

ب- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه، وإما انقطاعاً في سنده، أو جهالة في رجاله

٢- سبب تسميته بذلك

وسبب سميته بذلك أن الحسن م يأت من ذات السند الأول، وإما أتى من انضمام غيره له

ويمكن تصوير ارتقاء الحديث الضعيف إلى مرتبة الحسن لغيره^١ بمعادلة رياضية على النحو التالي

ضعيف + ضعيف = حسن لغيره.

٣ مرتبته

الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته

ويبني على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قدم الحسن لذاته

٤ حكمه

هو من المقبول الذي يحتاج به^(١)

فقد تدرنا عن الحكم على طريق الحديث المروي عند أبي يعلى الموصلي والسبائي بأنه طريق حسن لدانته، وعن كل لأدلة التي أوردها في رد الخرج البورد في الراوي مسهر بن عبد الله، وقل بأنه طريق ضعيف بصعب هذا الراوي، وقد بصعب طريق الحاكم السبوري، لوجود الأخذ بين هبص ابن أبي طيبة^(٢) فيه، لأنه مسور، فإن الحديث يرتقي بمجموع هذين الطريقين إلى درجة الحديث الحسن لغيره، و«مسهر» لم يتهم بالكذب، ولا مرمي بالنقص، ويظهر من قول ابن حبان فيه أنه (يخطيء ويهم)^(٣)، أن قسماً من مصنفه يبي هو بسبب خطئه، فالشروط التي ذكرها محمود السبكي لارتفاع الضعيف إلى الحسن بغيره متحققة

والذي يخلص إليه أن حديث الطائر من طريق الحاكم السبائي حسن لدانته، أو حسن بغيره بضم طريق أبي يعلى والسبائي إلى طريق الحاكم إذ قلنا بصعب كلا الطريقين، فهو هذا إذا نظرنا إلى هذين الطريقين بمعزل عن طريق بن عساكر، والذي أثبت أنه طريق صحيح بالحديث، وإلا فإن الحكم على حديث الطائر هو الصحة



(١) يسير مصطلح الحديث، صفحة ٦٢

(٢) الثقات لابن حبان ١٩٧/٩ رقم للترجمة ١٥٩٨٢

الطريق الثالث:

قال لطبري

(حدثني عبيد بن معجب، حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا حسين بن محمد، حدثني سفيان بن قرقم، عن فطر بن خليفة، عن عبد الرحمن بن أبي نعم، عن سفيان مولى أبي «صلى الله عليه وآله وسلم»

أن النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» أتى بطير فقال اللهم أنسي بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فحاء علي رضي الله عنه فقال النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» اللهم وائ)»

الكلام عن رجال سند الطريق الثالث:

الطبراني، هو سفيان بن أحمد بن أيوب أبو بقاسم له من كبر حفظ أهل السنة وثقتهم^(١)

وعبد المعجب، هو الحسين بن محمد من حاتم أبو علي الطويل، قال عنه الخطيب البغدادي في تاريخه (وكان ثقة حافظاً متقياً)^(٢)، ووصفه السهبي بالإمام الحافظ المجود^(٣)

وإبراهيم بن سعيد، هو أبو إسحاق البغدادي الجوهري، ثقة

(١) المعجم الكبير ٧/ ٧٣ ورواه رقم ٦٤٢٧

(٢) انظر ترجمته في التقييد لأبي حنيفة خني ١١/ ٢ رقم الترجمة ٢٤٤، تاريخ دمشق

٢٢/ ١٦٣ رقم الترجمة ٢٦٢٣

(٣) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٨/ ٩٣ رقم الترجمة ٤١٩١

(٤) سير أعلام النبلاء ١٤: ٩١

روى به الجماعة سوى بخاري، وثقه الدارقطني، وخليص، وابن حبان، والنسائي، والخطيب البغدادي، وغيرهم

وحسين بن محمد، هو ابن إبراهيم أبو أحمد البرقي الخياط الزمعة من رجال الحميم، وثقه ابن سعد، وابن حبان، والمعجم، وغيرهم، وقال عنه النسائي (لا بأس به)^(٢١)

وسليمان بن قرق، هو ابن معاذ أبو داود الضبي، وسبب تارة إلى حقه يقال سليمان بن معاذ^(٢٢)، من رجال مسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل

(كان أبي يتبع حديث قعدة بن عبد العزيز وسليمان بن قرق ويريد ابن عبد العزيز من سباه، وكان هؤلاء قوم ثقات، وهم أئمة حديثاً من صفيان وشعبة، هم أصحاب كتب وإن كان صفيان وشعبة أحسن منهم)^(٢٣)

وقال عنه الذهبي (كوفي صالح حديثاً)^(٢٤)، وروى عنه البراء (لسن به بأس)^(٢٥)

(٢١) انظر مرحته في مذهب المذهب ١٠٧/٢ رقم الترجمة ١١٨، طبقات طبعة ٢٢٩/١

مرجة رقم ٥١، تاريخ بغداد ٩٣/١ رقم الترجمة ٧١٢٧

(٢٢) انظر مرحته في مذهب الكيال ٤٧١/٢ رقم الترجمة ١٣٣٣، مذهب المذهب

٢١٥/٢ رقم الترجمة ١٢٧ تاريخ بغداد ٨٨، رقم الترجمة ٤١٨٤

(٢٣) قال الذهبي في التكايف ١٦٣/١ (سليمان بن قرق الضبي، هو سليمان بن معاذ

ينسب إلى جلد أبي داود بصري). وقال الدارقطني (سليمان بن معاذ هو سليمان

بن قرق، ولكن أبي داود من بين الزوالة عنه أخطأ في سبه فقال ابن معاذ) (المصنفات

والترويض ٢٥/٢

(٢٤) مذهب الكيال ١٢/١ رقم الترجمة ٢٥٥٥

(٢٥) تاريخ الإسلام ١٠/٢٤٢

(٢٦) مسند البراء ٥/١٢٣

وبن أشح حسين سليم أسد أن ابن معين قال عنه (ليس به بأس)^(١)، و ترجم له بخاري في «لتاريخ الكبير»^(٢) وم يورد فيه جرحاً^(٣)

وصحح الذارقطي، مسند حديث وقع فيه فقال (هذا إسناد حسن صحيح)^(٤)، وكذا صحت صحيح البيهقي إسناد رويه وقع فيه، فقال (وهذا إسناد صحيح)^(٥)، وصحح الحاكم في مستدركه إسناد روايته وقع فيه، فقال (هذا حديث صحيح لإسناد وم يوجهه) ووافقه ذهبي على تصحيحه^(٦).

وصحح شيخ حسين سليم أسد إسناد رواية وقع فيه، في «مسند أبي يعلى» فقال: (إسناد صحيح على شرط مسلم)^(٧)، وحسن إسناد رويه أخرى، وهو فيه أيضاً فقال (إسناد حسن)^(٨)

وقال عنه ابن عدي (له أحاديث حسان إفرادات وهو خير من سليمان بن أرفم بكثير)^(٩)

نعم صنفه بعض رجال الخرج والتعدين عبد أهل السنة

(١) حديث صفحة ٤٣ من المجلد التاسع من مسند أبي يعلى بنحسين حسين سليم أسد

(٢) «لتاريخ الكبير» ٢٣ رقم القرحمة ١٨٧١

(٣) «نظر سنن الذارقطي» ٢ / ١٢٥ رواية رقم ١٨

(٤) «حسن البيهقي الكبير» ٢ / ٢٠٣ رواية رقم ٧٧٠٥

(٥) «مستدرت على الصحيحين» ٤ / ١٣٦ رواية رقم ٧١٤٦ و ٤ / ١٦٠ رواية رقم ٧٢٢٦

(٦) «مسند أبي يعلى» ٤٣ / ٨ رواية رقم ٤٥٥٧

(٧) «مسند أبي يعلى» ٤٣ / ٩ رواية رقم ٤١٠٦

(٨) «حديث الكمال» ٢ / ٥٣

عنه السائي (ليس بالقوي) ^(١)، ونقل أنه كان عنه (ضعيف) ^(٢)، وقال عنه ابن معين مرة (ضعيف)، وأخرى (ليس بشيء)، وقال عنه أبو حاتم براري (يس بالمتين)، وقال عنه أبو زرعة (يس بذلك) ^(٣)، ونقل عنه ابن حبان (كان رافضياً غالباً في الزعم ويقبض الأعيان) ^(٤)

أما حرج السائي له بقوله: (ضعيف)، فوجدته في بعض المصادر، ولكن لم أجده مرسداً إلى السائي، ولا في كتاب من كتبه، فبرر هذا (بضعيف بعدم ثبوته عنه، قال الشيخ عبد الرحمن المعني

(إذا وجد في ترجمة كلمة جرح أو تعديل مسبوقة، إلى بعض الأئمة فينظر أثينة هي عن ذاك الإمام أم لا) ^(٥)

وقد الشيخ، إبراهيم بن عبد الله، ملاحم

(النقل عن أئمة النقد في الرواة لا يختلف عن أي مقول عن غيرهم، في ضرورة ثبوته عن نقل عنه، وإلا لم يصح بناء حكم عليه، وبإدنى ذي يد لا يد من التسليم بوجود أقوال وبصووص نسبت إلى أئمة النقل وبعد السحيص تبيث عدم ثبوت، وأن الأمر لا يحلو من يس، وقد واحد دنت أئمة النقد أنفسهم، فجاء عنهم يعني

(١) الطبعا والنزوكين صمحه ٤٩ رقم الزمعه ٢٥١

(٢) تهذيب الكمال ١٢ / ٥٣

(٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٢ / ٥٣.

(٤) المجروحون ١ / ٣٣٢

(٥) التكميل ١ / ٦٢

شيء ي سب إليهم أو بيان الصواب فيما نقل عنهم)^(١)

وهو جرح منهم غير مصر، فيقدم عليه التعديل، وأما جرحه له بقوله (ليس بالقوي، فقد مرّ أنه من الخرج الجمل، وأن أنساني يقول هذه لعبارة يمين هو عنده صدوق، ومن هو أدوب منه من أهل العدالة، فهي تليق بنصف لئلا يوي^(٢))، إضافة إلى كل ذلك فإن أنساني من المعسرين في الخرج، فيعدم على جرحه قول المعدلين

وأما جرح ابن معين له بقوله (ضعيف) فهو جرح غير مصر، فيقدم عليه التعديل، وأما جرحه بقوله (ليس بشيء)، فإن معين يقوها أحياناً في من كانت أحاديثه قيمة، قال المعيني

(أ) أن من معين قد يقول «ليس شيء» على معنى قلّة الحديث فلا تكون جرحاً، وقد يقوها على وجه الخرج كما يقول غيره فتكون جرحاً، فإذا وجد الراوي الذي قال فيه ابن معين «ليس بشيء» قلّيل الحديث وقد وثق، وجب حل كلمة بن معين على معنى قلّة الحديث لا الجرح)^(٣)

وأحاديث سليمان بن قرم قليلة، فتحمل عبارة ابن معين هذه على غير الخرج، وحتى لو كانت تضعيف للراوي سليمان بن قرم، فإن الشرح حسن مسلم أسد نقل أن بن معين قال عن سليمان بن قرم (ليس به بأس)، وهذا تعديل يعارض الخرج، ثم أن ابن معين من المتشددين في الخرج يخرج لئلا يوي لأدنى سب، فيقدم على

(١) الجرح والمعدلين صفحة ١٠٨

(٢) انظر صفحة ٢٧-٢٨

(٣) التتكيل ١، ١٩

جرحه قول المعتلين

وجرح أبي حاتم له بقوله: (ليس بلتين)، وجرح أبي ذرعة له بقوله (ليس بذلك)، فهما من المخرج المعجم وغير الشديين الذي بموجبه ترد رواية المروي وإياها هو تلبس خصصاً، ودائماً يستعملون عبارة (ليس بذلك) من كتاب عنه فتور في الحفظ، وأبو حاتم من المعتلين في المخرج فيقدم على جرحه تعديل المعتلين.

وأما جرح ابن حبان فلا يعوز، عليه أيضاً لأنه تمتعت في مخرج، إضافة إلى أنه لم يأت بدليل على أن سليمان بن قرم . افضي، ولا شاهد واحد يشكك به ما رعمه من قسمة بالأخبار.

علماً أن سليمان بن قرم روى حديثاً فيه دم للرافضة، بل تكفير لهم، فهي كتاب الكامل في الضعفاء قال ابن عدي. (حدثنا ابن ناجية، حدثنا القاسم بن زكريا بن دينار، حدث إسحاق بن منصور، عن أبي بكر بن عتاش، عن سليمان بن قرم قال: قلت لعبد الله بن الحنفية أفي أهل قبلنا كذا؟ قال نعم، الرافضة)^(١)

وكيف يكون رافضياً وهو يروي الأقوال في كسر الرافضة^(٢)

وقد رماه أحمد بن حنبل و ابن عدي بالإفراط في التشيع، ورميهم المروي بالتشيع والإفراط فيه كثير ما يكون بسبب روايته فصار أهل البيت «عندهم سلام» أو لاكثر من ذلك، أو تمرده ببعض

(١) والمجيب أن ابن حبان ذكره في ثقافته ٦٩٢/٦ يصف سليمان بن عمار، وفي كتابه المبرورين صفحة ٢٢٣ بنفس المتن أيضاً وقال عنه: «بخلاف الثقات في الأخبار» هذا هو الذهبي حذره وصنف ابن حبان بأنه خفاف مشهور

(٢) الكامل في الضعفاء الرجال ٢٣٨/٤

الروايات فيهم ع لا يتوافق مع توجهات علماء أهل السنة في الأصول والفروع، أو روايته لمثالب أعداء الترسون وأهل بيته عليه وعليهم الصلاة والسلام، وإسناد أحبي لقارئ محرم للشاهد عن ذلك من كتاب الصحفاء في الرجال لأبي عدي، فاس عدي وبعد أن أورد روايات من طريق سليمان بن قرم بعضها في فضائل ووجوه منها في المثالب وبعضها في غير ذلك قد

(وهذه الأحاديث في الفضائل، وفي مثالب غيرهم يروونها سليمان ابن قرم، عن ذكرته، وفي هذه الأحاديث بما قد شورك فيه، وبمثل صورة سليمان هذا هل أنه مفترط في التشيع) ' .

فحكم عليه بالإعراض في التشيع لمجرد روايته روايات في فضائل أهل بيت «عليهم السلام»، ولرويته رواية واحدة فيها مثلة لمحكم ووجهه، الأمر الذي يجعل المرء يتوقف في الكثير من الأحكام التي يصدرها هؤلاء عن بعض الرواة، وبأن يصح عليها علامات الاستعظام، ولا يصلح بها إلا بعد تحقق من صحتها بغير الدليل عليها.

أما روايات الفضائل التي رواها سليمان بن قرم والتي ذكرت ابن عدي في كتابه الكامل، فإروايتها لأبي، فإن ابن عدي

(حدث عمر بن مسافر، حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا حسين ابن محمد، حدثنا سليمان بن قرم، عن الأعمش، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، أن النبي «صلى الله عليه وآله وسلم»

بعث أبا بكر ببرءة، ثم أتبعه عدداً - يعني عدداً - فأحدهم منه، فقال أبو بكر: يا رسول الله حدث في شيء؟ قال: لا، أنت صاحبني في العار وعن الخوص، ولا يؤذي علي، لا أن أو علي، وكان الذي بعث به علي أربع، لا يدخل أخيه لا نفس مسلمة، ولا يخرج بعد لعام مشرك، ولا يظوف بالبيت هريان، ومن كان بينه وبين رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» عهد فهو إلى مدنه»^(١)

والرواية الثانية، قال ابن عدي

(حدثني علي بن سعيد، حدثني محمد بن حميد، حدثني سمعة بن «نصير»، حدثنا سليمان بن قزم نصيب، عن أبي إسحاق، سمعت حبشي بن جعدة يقول: سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» يقول لعلي يوم عدير حم: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من ولاء وعاد من عاداه وانصر من نصره وأعن من أعانه»^(٢)

والرواية الثالثة، قال ابن عدي

(أنا علي بن أحمد يعرف بابن أبي قريه، حدثني عباد بن يعقوب، أخبرنا علي بن هاشم، عن سليمان بن قزم، عن يزيد بن أبي زياد، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر، قال رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» أنا وهدى يعني عدداً - يعني يوم القيامة كهاتين وجمع بين أصبعيه السبائيتين^(٣)

(١) الكامل في الصفة ١: ٢٣٩

(٢) الكامل في الصفة ١: ٢٤٠

(٣) الكامل في الصفة ١: ٢٤٠

والترواية الرابعة، قال ابن عدي

(أن علي بن العباس الحنفي، حدثني عباد بن يعقوب، أن علي بن هاشم، عن سليمان بن قرم، عن عصام، عن زرارة، عن عبد الله، قال كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» يمشي يصلي فيأتيه حسين وحسين وهو راكع أو ما حدث في كتاب عن علقم، فإذا رأوا أحدا من أهله يمشي معه أشد إليه أن دعاهما حتى إذا صلى التزمهما، ثم قال نأى رأسي من كان يجيئ عليهما هديين^(١)

والترواية الخامسة قال ابن عدي

(أنا عمر بن سعد، حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا حسين بن محمد، عن سليمان بن قرم، عن عبد الخبار بن العباس، عن عمار الدهني، عن علقم، عن أم سلمة قالت ربي هذه الآية في بني «وَأَمَّا يُرِيدُ اللَّهُ يُكْذِبَ عَنْكُمْ الرَّجُلَ أَهْلَ الْبَيْتِ» وفي البيت سبعة: رسول الله «صلى الله عليه وآله» وانه «وسلم»، وحريش وميكائيل وعبيدة وطعمة والحسن والحسين^(٢)

وأما رواية خائب فهي، قال ابن عدي

(حدثني أحمد بن الحسين النضوي، حدثني محمد بن منصور بطوسي، حدثني أبو الجواب، حدثني سليمان بن قرم، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن الحارث، عن وهيب بن الأحمر، عن عبد الله بن عمرو، قال كان الحكم بن أبي العاص يجلس إلى

(١) الكامل في المصنف ٤: ٢٤١

(٢) الكامل في المصنف ٤: ٢٤١

رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم» وينقل حديثه إلى فريش،
فدعه رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم» وما يخرج من صدره
يلي يوم القيامة».

فلرويته هذه الروايات حكم عليه بن عدي بالإمراء في
النسبة، فلا دليل عندهم على أن امرئ من بعض علياً على أبي بكر
وعمر، ولا حتى علي بن عثمان بن عثمان، فضلاً عن أن يكون عندهم
دليل على أنه من القائلين بأن بو لاية عن الأمة من بعد رسول الله
«صلى الله عليه وآله» هي لا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه
السلام» ولأنهم من رتبة «عليهم السلام»، وهو شيعي لأنه روى
قصائد أهل البيت «عليهم السلام»، وشي من شرط لأنه روى
رواية فيها عن الحكم بن أبي العاص وولده، مع أن لعن الحكم
ورد في روايات عديدة من طرق ليس في بعضها سلسل بن فرم،
قد اس حجر بعقلا

(وقد وردت أحاديث في لعن الحكم والد مروان وما ورد
أحرجها الطبراني وغيره غالبها فيه قتال وبعضها جيد)

نشرت أن ما سوره إلى سلسل بن فرم من الشيعة والإمراء فيه
غير قائم على دليل، فلم يثبت شيعة فضلاً عن أن يكون شيعياً
مصرحاً، فضلاً عن أن يكون مصيئاً

ثم إن شيعي الراوي لأهل البيت «عليهم السلام» لا يجمع

(١) الكامل في الضعفاء ٢٣٩/١

(٢) فتح الباري ١١/١٣

عدمهم من قبول حروبه والعمل ولا احتجاج بها، فهذا ابن حجر
يقول في كتابه «تهذيب التهذيب»

(فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تمثيل علي عن عثمان،
وأن علياً كان مصيباً في حروبه، وأن مخالفه محطون، مع تقديم
الشيخين وتمصيدهما، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد
رسول الله «صلى الله عليه وآله» وسدم»، ورد كان يعتقد ذلك
ورعاً ديباً صادقاً محتجباً فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير
داهية)^{١٠}

ونظراً أن سب جرح من جرحه هو إما روايته فضائل أهل
البيت «عليهم السلام» ومثالب أعدائهم، أو افتور في حفظه، لا
أنه متعلق بحديثه، فإمر حل غير متهم بالكذب أو لوصع، وجرحه
بافتور الخلف أو بسوء الحفظ مردود به إثباته إمام الحديث أحمد بن
حبل من أنه حافظ، وهو مانع عن تتبع وتفحص رواياته حسب
ما يدل عليه قول أحمد السلف، فعول مشت الحفظ مقدم على السلف
له، ولستك وجد أن العديد من العلماء قدّموا قول ابن حبل على
أقوال من جرحه، وصححوا رواياته، وحكم البعض بحسبها، فإن
الشيخ أحمد محمد شكري بعينه به على روايه في مسند أحمد وقع
في مسند سليمان بن قرم

(إسناده صحيح، سليمان بن قرم بفتح القاف وسكون الزاء من
معاد الصبي السحوي، ثقة، قال عبد الله بن أحمد بن حبل لا كان
أبي يسمع حديث ثعلبة بن عبد العزيز، وسليمان بن قرم، وي زيد من

عبد العزيز بن صبيح، وقال هؤلاء قوم ثقات، وهم أئم حديثاً من
سعيد وشعبة، وهم أصحاب كتب، وإن كان سعيد وشعبة أحفظ
منهم، وترجمه البحاري في الكبير ٢ / ٢ / ٣٤ فلم يورد فيه جرحاً،
وصححه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وعبرهم، وشهادة أحمد
وتوثيقه صحة كنهه مع إعراض البحاري عن جرحه أقوى عند
من تصصف من صفته^(١)

وهو بن حنيفة، هو أبو بكر الخطاط المروزي المحرومي، ثقة،
من رجال صحيح، ترجم له الشيخ في تاريخ الكبير^(٢) وم
يورد فيه جرحاً، وثقه أحمد بن حنبل وابن معين ويحيى بن سعيد
والعجلي والنسائي، وسعيد، وأبو يعين، وابن حبان، وغيرهم،
وصححه الذهبي بالشيخ العالم المحدث الصدوق^(٣)

وعبد الرحمن بن أبي نعم، هو أبو الحكم الكوفي، ثقة صدق
الجميع على إخراج حديثه، وثقه جماعة منهم النسائي، وابن حبان،
وسعيد، وصححه الذهبي في سير أعلام النبلاء^(٤) باخذه الصدوق
الرياني، وقال عنه في أميران الاعتقاد^(٥)، (كوفي تابعي مشهور
وكان من الأولياء الثقات)^(٦)

وسهبة صحابي.

(١) مسند أحمد ٥ / ٣٣١ رواية رقم ٥٧٥٣ يخصص الشيخ أحمد محمد شكري

(٢) التاريخ الكبير ١٣٩ / ٧ رقم الترجمة ٦٢٥

(٣) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٨ / ٢٧١ رقم الترجمة ٥٥، سير أعلام النبلاء
٣ / ٧

(٤) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٦ / ٢٥٦ رقم الترجمة ٥٦٢، تهذيب الكمال
١٧، ٤٥٦، سير أعلام النبلاء ٥ / ٦٢، ميزان الاعتدال ٤ / ٣٢٣

وأعلَّ أحمد بن حنبل للوشى هذه الطريق، بسند بيان بن قرم
وعطر بن حليمه، فقال

(وسند بيان بن قرم قال عنه بن حنبل في المحروحين ١١ ٢٣٣٢
«رافضي هالي يقرب الأجير»، وكان ابن حجر «سبيء الحفظ»
وعطر بن حليمه قال عنه الذهبي في «المنهاج» ٢٠١٦، ٢ «شيعي
جند صدوق»^(١))

فأقول في الرد عليه

أولاً بقى ذكرنا أن ابن حنبل من المعتدين في خرج، فلا يقدّم
جرحه على تعديل معدّين، وهو لم يأت مدليل على أن سبب
ابن قرم رافضي ولا يشهد وحدث ثبت به ما رعمه عليه من نسب
لأحمر، وأمّا قول ابن حجر عنه بأنه سبيء الحفظ فمردود بوصف
أحمد بن حنبل له بـ الحفظ وتوثيقه له، وأيضاً بتصحيح من صحح
حديثه

فأبياً بـ عطر بن حليمه ثقة، وبما أنه ثقة فلا يصح تصحيح سببه
الزوي به، وانتشيع لأهل البيت «عندهم السلام» بسبب ببدعه، ولا
يسرع من قول مرويات من تصحّح بذلك، على أن بن سبب معهم
أن ما كان عليه عطر من التشيع لم يعد عندهم دعه، فلم يشك
أنه كان معه هذه الدعه وقد دل ابن حنبل «رويس بين أهل
الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم
يكن يدعو إليها أن الإحتجاج بأخباره جائز»^(٢)

(١) خصائص ص ٣٤

(٢) اللقائ ٦، ١٤٠

ثم إن رهبهم لخطر بالتشعّب سببه ما ذكرناه من تقديمه بالإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» عن عثمان بن عفان^(١) لا أنّه كان يفضله على أبي بكر وعمر، فلا تكوّن روايته لحديث الطير بصرة ونأيها لندعه حتى نورد بقاعدة الماصبي إبراهيم بن يعقوب الخوري جدي

فتبين من كلّ ذلك أن هذه الطريق لحديث الطير طريق حسبه نديها، لأن الخرج الوارد في سليمان بن قوم لا يخرج حديثه عن رتبة الحسن بداته، فقد مرّ عليك أن العديد من العلماء صححوه أسند روايات وقع هو في إساده وحسن بعضهم بعضها^(٢)

على أننا لو تدارك عن هذا الحكم، ولك بأنه طريق ضعيف ما ورد من خرج في ابن قوم، فإن الخرج الوارد فيه خرج يسير وبسبب حفظه، ويجمع هذه الطريق مع طريق آخر من لطرق التي مرّ أخذت عنها، كطريق الحاكم النيسابوري مثلاً بعد انقول بصحتها والتدارك عن كونها حسنة لندها، فإن الحديث يرتقي إلى درجة الحسن لغيره

نقول هذا بعض النظر عن ورود الحديث من طرق أخرى صحيحة كطريق ابن عساكر، وهي أثبتت أن طريق صحاحه، وبصرف النظر عن الطرق لحسن بداته، كطريق أبي يعلى ولساني مثلاً والتي أثبتت أنها حسنة بدتها.

(١) حديث التهذيب ٨ / ٢٧١

(٢) نظر صفحه ٤٦

الطريق الرابع

قال البخاري

روى في محمد بن يوسف حدث أحمد، قال حدثني رهيبة قال،
حدثني عثمان بن عوف، عن أسد بن مالك، قال

أهدي للنبي «صلى الله عليه وآله وسلم» طائر كان يحميه،
فقال «اللهم انني بأحب خلقك إليك يأكل هذا الطير، فاستأذن
علي، فسمع كلامه فقال: «دخل»^(١)

الكلام عن رجال سند الطريق الرابع:

محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح متفق على وثاقته
عندهم

محمد بن يوسف شيخ البخاري هو أبو أحمد البخاري
البيكندي، ويقال الباكدي أيضاً، وهو ثقة

وأحمد هو أحمد بن يزيد بن إبراهيم بن لوثينس النورثسي أبو
حسن الحراني، وثقة مسلمي، ومسلمة بن القاسم الأندلسي^(٢)،
وضبعه أبو حاتم الرازي^(٣)، وروى عنه البخاري، وذهب بعضهم
إلى أن البخاري لا يروي، لأن ثقة عنده، هي كتابه^(٤) سمع
كذب الاستعانة لابن تيمية يقول.

(١) التاريخ الكبير ٦ / ٢ - ٣

(٢) [كمال تذيب الكمال ٦ / ١٥٣

(٣) تذيب الكمال ٦ / ٥٢١

«إن العالمون بالخرج والتعدي هم علماء الحديث وهم نوحان مهم من لم يرو إلا من ثقة عنده، كمالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وكذلك البخاري وأمثاله»^١

وقال التهانوي

«وكذا كل من حدث عنه البخاري فهو ثقة، فإنه لا يروي إلا من ثقة لا في الصحيح^٢ ولا في غيره»^٣

ودكره الذهبي في كتابه «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق»^٤، وهو كتاب خصصه لذكر أسماء الرواة الذين تكلم فيهم بعض أهل الخرج والتعديين بجرح لا يرمى إلى رد أخبارهم، فقد في مقدمته كتابه

«هذا فصل نافع في معرفة ثقت الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يرد أخبارهم، وفيهم بعض الذين، وغيرهم أثبت منهم وأحفظ، هؤلاء حديثهم إن لم يكن في أصل مراتب الصحيح، فلا يرب عن رتبة حسن، اللهم إلا أن يكون لرجل منهم أحاديث تمسكو عليه، وهي التي تكلم فيه من أهلها، معي التوقف في تلك الأحاديث»^٥

فلا يقدح فيه جرح أبي حاتم لأنه جرح غير مفسر، وأبو حاتم

١ - تلخيص كتاب الاستمارة ص ٧٦

٢ - يوهدي علوم الحديث، ص ٢٢٣ ٢٢٤

٣ - ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، صفحة ٩ ٩١ رقم الوجه ٢٣

٤ - ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص ٥٥ ٥٦

من المتعين في الإخراج أن يعدم تعديل معدلين عن جرحه، فيكون حديثه في مرتبة الحديث الحسن

ورواه ابن معاوية بن خديج أبو حشمة الخففي الكوفي، ثقة وصحة عندهم ومن حال الجميع

وعنه الطويل، روى عن أس بن مالك، وأبي أنصارية، وروى عنه شعب بن الحجاج، ورواه ابن معاوية، وعيسى بن سعيد، وغيرهم، وذهب بعض علماء أهل السنة أن شعب بن الحجاج لا يروي إلا عن ثقة عنه، قال ابن تيمية الخرازي في كتابه «منهاج السنة»^(١)

(والناس في مصنفاتهم منهم من لا يروي عن من يعلم أنه يكذب، مثل مالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، فإن هؤلاء لا يروون عن شخص بس ثقة عندهم)^(٢)

وقد لاحظنا من سحر

(وإن كانت طويلة اقتصرت على من عليه رقم الشيوخ مع ذكر جماعة غيرهم، ولا أعدل من ذلك إلا لمصلحة، مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه أذكر جميع شيوخه أو أكثرهم كشعبة ومالك وغيرهما)^(٣)

(١) انظر كلام النحوي حول نصب أبي حاتم في الإخراج وأن جرحه لا يعتد به مع وجود التعديل يروى من غيره من الأئمة والأعلام وحدث في صفحته ٣٥ من هذا الكتاب

(٢) انظر ترجمته في تاريخ الإسلام للنحوي ٤/ ١٢١، رقم الترجمة ٩٧، إكمال تهذيب الكمال • ٩١، رقم الترجمة ١٦٩٧

(٣) منهاج السنة ٧/ ٢٢

(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٢١

وترجم له البخاري في التاريخ الكبير^(١)، ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأدعى بعضهم أن من ترجم له لبخاري في تواريخه ومبخره بشيء فهو ثقة، قال ابنهاني^(٢)

(وكذا كل من ذكره البخاري في تواريخه ولم يطرأ عليه فهو ثقة، فإن عدته ذكر الخرج والمجروحين)^(٣)

وترجم به ابن أبي حاتم في كتابه الخرج والتعديلات^(٤)، وفيه أنه سأل أمه عنه فقال (هو شيخ)

وم يبين أبو حاتم مقصوده من هذه العبارة، وبذلك أحصلوا في المراد منه، لأن أنه لا يمكن اعتبارها جرحاً يسقط رويته الزاوي عن الاعتبار، يبين أن ابن أبي حاتم قل في الخرج والتعديل^(٥) في ترجمة عبد الرحمن بن عطاء المديني

(سأله - يعني أباه - عنه، فقال شيخ، قلت أدخله البخاري في كتابه الضعفاء، فقال، يحول من هناك)^(٦) .

فدل ذلك على أن لفظة (شيخ) إذا أطلقت على حاتم على راي من الرواة، فإنها لا تعني عنه أنه ضعيف لا يحج بحديثه مطلقاً وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال (ربي أخطأ)^(٧)

والزاوي إذا أورده ابن حبان في ثقاته ثم قال عنه (ربي أخطأ) أو

(١) التاريخ الكبير ٢٥٨/٦ رقم الترجمة ٢٣٣٨

(٢) مؤيد في علوم الحديث، صفحة ٢٢٣

(٣) الخرج والتعديل ١٧٣/٦ رقم الترجمة ٩٥

(٤) الخرج والتعديل ٢٩٩

(٥) الثقات ١٥٧، رقم الترجمة ٤٣٥٢

١٦ كان يحطيه^{٢٦} فإنه يترقب عن قلوب ما ينمرد به من روايات حسنة ما ذكره ابن حجر في كتابه «التكديف عن كتاب ابن الصلاح»^(٢٧)، وحيثما الطويل لم ينمرد برواية حديث الطاهر، منه متأملون على روايتهم، فنكون رواياتهم من رتبة الحسن مع المتابعة

بعضها شيء وهو أن البحاري قال (لا يعرف لعمري شيئا من أنس)^(٢٨) وكلامه هذا لا يدل على عدم سماع عثمان من أنس، وإنما يدل على عدم سماعه منه، وذلك لأن البحاري يشترط للحصول للاتصال في سند الرواية ثبوت السماع، وهذا مما حاله صبه جمهور علماء أهل السنة فيكفي عندهم أن يعاصر الراوي شيخه، قال مسلم بن الحجاج

(أن القول الشائع المصنف عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حدثاً، وجائر تمكس له لقائه والسماع منه يكتسبها جميعاً كما في عصر واحد، وإن لم يأب في خبر فقد أهيأ اجتماعاً ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة، والصححة لا رمة، إلا أن يكون هناك دلالة بيينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا، فالرواية على السمع أبداً^(٢٩)

وفي ترجمته الراوي «جيان» قال البحاري

(ولا يعرف لجابان سماع من عبد الله بن عمرو ولا لسان من

(٢٦) التكديف عن كتاب ابن الصلاح ٢/٢٧٨

(٢٧) التاريخ الكبير ٢/٢

(٢٨) صحيح مسلم ١/٢٩

جوابان ولا من سيوط^(١)

فعال المري معلقاً عن قول الحارثي هذا.

(وهذه طريقة قد سلكها البخاري في مواضع كثيرة، وعمل بها كثيراً من الأحاديث الصحيحة، وبست هذه غلة فادحة، وقد أحسن مسلم وأجاد في الرد عن من ذهب هذا المذهب في مقدمة كتابه بيا فيه كفاية)^(٢)

وقال الشيخ لأبي

(إذا لم يكن لدينا نص من حافظ نقاد بأنه لم يسمع منه؛ فيكفينا في هذه الحالة ثبوت المعاصرة وإمكان اللقاء كما هو المختار عند جمهور العلماء بشرط السلامة من التمديس)^(٣)

فإمكانية اللقاء بين عثمان أنطويل وأُس من مائك والسمع منه وارد جداً، مع ثبوت المعاصرة؛ وذلك لأن ابن حبان ذكر عثمان في كتابه الثقات من جهة التابعين الذين شافهموا الصحابة وزور عنهم، ولأن عثمان من أهل البصرة وأُس كان تاجر الصحابة موطئاً في البصرة.

وحتى لو تدارك عن ذلك، فقد بوجود الإوسان في سبب الرواية لأن أنطويل لم يسمع من أُس. وحصرنا النظر عن الطرق الصحيحة والحسة بدانها للحديث، فإنه يصح هذه الطريق بل طريق مشهورة في

(١) التاريخ الكبير ٧ / ٢٥٧، رقم الترجمة ٢٣٨١

(٢) مذهب الكمال ١ / ٢٢

(٣) مسند الأحاديث الصحيحة ٧ / ١٥٥

الضعف يرتقي الحديث إلى درجة الحديث الحسن بعينه

وهذا مما ليس برحماً عن ما توصل إليه من كون هذه الطريقتين
حسنة بدلتها، وإنها تشبه مع مذهب التشديد جداً من القوم في
الحكم عن أصانيد الأحاديث



الطريق الخامس،

قال ابن كثير في كتابه^٥ البداية و النهاية،

(وقد رواه - أي حديث الطائر - بن أبي حاتم، عن عمار بن خالد الواسطي، عن إسحاق الأرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أنس، وهذا أجود من ساد احاكم)^٦ .

الكلام عن رجل سند الطريق الخامس،

ابن أبي حاتم، هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد ابن أبي حاتم الزاري، من حفاظ أهل لسه وثقه من ثقاتهم^٧

وعمار بن خالد الواسطي، هو عمار بن خالد بن يزيد بن دينار الواسطي الثمار، قال عنه الذهبي (صدوق)^٨، وقال عنه بن حجر (ثقة)^٩، وقال عنه ابن حاتم (وكان ثقة صدوقاً وسئل عنه أبي فدل صدوق)^{١٠}، وذكره ابن حبان في ثقات^{١١}

وإسحاق الأرق، هو إسحاق بن به سفي بن مرداس المخرومي الواسطي، ثقة من رجال الجميع^{١٢}

(١) البداية و النهاية ٧ / ٣٥٢

(٢) انظر ترجمته في تاريخ مدينة دمشق ٣٥ / ٣٥٦ رقم الترجمة ٣٩٣٤

(٣) التكملة ٦ / ٥٠ رقم الترجمة ٢٩٨٧

(٤) تقريب التهذيب صفح ٤٠٧ رقم الترجمة ٤٨٢٠

(٥) الجرح والتعديل ٦ / ٣٩٥

(٦) التكملة ٨ / ٥٩٨ رقم الترجمة ١٤٧٨٣

(٧) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٦ / ٤٩٦ رقم الترجمة ٣٩٥، طبقات الحفاظ ١ / ١٣٨

رقم الترجمة ١٩٨٧، تذكر الحفاظ ١ / ٣٢٠ رقم الترجمة ٢٩٩

وعبد الملك بن أبي سليمان، من حفاظ أهل السنة وجمعهم
 فرحان أسد كنهم من لثقاة الأثبات، إلا أنه قد نُقل هذه
 لطريق بالإرسال بين عبد ملك بن أبي سليمان وأنس بن مالك،
 ولو صحّ ذلك فإن بواسطة معروفة وهو عطاء بن أبي رباح، فقد
 ورد التصريح باسمه في أحد طرق الحديث بعبد الله بن أبي
 معجمه الأوسط، فقل.

(حدثنا محمد بن شعيب، حدثنا حفص بن عمر دهرقاني، حدثنا
 أنس بن بشير، عن سباع بن مغيرة أخيه إسحاق بن سليمان،
 عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أنس بن مالك، قال

كنت مع النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» في حائط، وقد
 أتني بذكر فقال اللهم انني بأحب خلقك إلي يأكل معي من هذا
 الطائر، وجاءني فذق الباب، فقلت من هذا؟ فقال أنا علي،
 فقلت إن النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» على حاجة! فذهب،
 ثم جاء فذق الباب، فقلت من ذا؟ فقال، أنا علي، قلت إن النبي
 «صلى الله عليه وآله وسلم» على حاجة! ثم جاء فذق الباب،
 فقال لي «صلى الله عليه وآله وسلم» اذهب فافتح، فقال له
 النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» ما حسبك رحت الله؟ فقال
 هذه ثلاث هود، كل ذاك يقول لي أنس إن علي حاجة، فقال يا
 أنس ما حملك على ذلك؟ قلت سمعت بدعوتك فأردت أن يكون
 رجلاً من قومي^(١)

(١) انظر ترجمته في سيرة أعلام النبلاء ١٠٧/٦

(٢) المعجم الأوسط ١٦٧/٧ رواية رقم ٧٤٦٦

وما يريد ذلك أي أن عبد الملك س أبي سليمان روى حديث
لطير عن عطاء - تأكيداً ما في علل الدار قطني، ففيه

(وسئل عن حديث عطاء بن أبي رباح، عن أنس حديث الطير

فقال يرويه ابن حميد الزاري، واختلف عنه، فرواه إسماعيل بن
الفصل، عن ابن حميد، عن إسحاق بن إسماعيل بن حيوية، عن عبد
الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أنس

وغيره يرويه عن ابن حميد، عن إسماعيل بن سليمان الزاري
- أحق إسحاق عن عبد الملك، وهو أشبه)

فكلام الدارقطني واضح وصريح في أن عبد الملك يروي حديث
الطير بواسطة عطاء بن أبي رباح، وعطاء ثقة

وثبتت الواسطة بينهما وأنه عطاء بن أبي رباح (ثقة)، وكون بقية
رجال السند كلهم من الثقات، فلا بد من حكم على هذه الطريق
بأنها طريق صحيحة لحديث الطير

وحتى لا أنهم بالمجازفة في التصحيح بهذه الطريقة، فأقول
وجدت أن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني قد أخرج في كتابه
(سلسلة الأحاديث الصحيحة)، حديثاً مع ثبوت وجود الإسناد
في مسنده وذلك بمجرد احتسابه بواسطة عطاء، وهي المذكور يقول
الألباني:

(وهي لك على أن تحبس صحبتها)

رواه الطبراني ١٣ ١٧٦ ١٦ «حدثنا أحمد بن عمرو البزار، أنبأنا زيد بن أكرم، أنبأنا عبد الله بن داود، عن موسى بن قيس، عن حجر بن قيس - وكان قد أدرك جاهلية - قال خطب علي «رعي الله عنه» إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» فاحطمة «رعي الله عنها» فقال قد كره.

قلت وهذا إسماعيل صحيح رجاله كلهم ثقات، وعبد الله بن داود هو أبو عبد الرحمن الحريشي، والبزار هو الحافظ صاحب المسند المعروف به، وقد أخرجه فيه بإسناد المذكور

وكذلك أخرجه العقيلي في «صفحاته» ٥٥ / ١٦٥ من طريق آخر، عن موسى بن قيس أخضرمي به، وقال البزار ومعه قوله «صلى الله عليه وآله وسلم» هي لك لسب بدحال يدل على أنه قد كان وعده، فقال إن لا أخلف الوعد.

قلت رواه أبو بلال الأشعري. حدثنا قيس بن الربيع، عن موسى بن قيس به نحوه فقط «لقد روجت غير دحان»، أخرجه العقيلي

فهذا يخالف تصريح الرار المتقدم، لكن أبو بلال وقيس بن الربيع ضعيفان فلا يحتج بهما، وبخاصة عند المحالفة كما هنا

ثم قال البزار «وحجر لا يعلم روى عن النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» لا هدا، ولا نعمة إلا بهذا الإسناد»

قلت، وقد أحله بعضهم بمنين*

الأولى الإرسال فإن حجر بن قيس «ويقال ابن العيس» ومن

كان بطراي قد ذكره في الصحابة فقد حويف فذكره ابن حبان في
الثابعين من كتابه الثقات ٤ / ١٧٧، وكان ابن معين «شيخ كوفي
ثقة مشهور»

وقال الخطيب في التريج ٨ / ٢٤٦ «أدرك الحامدية، غير أنه لم يلق
النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» وصحب عتيقاً، وسار معه
إلى النهروان لقتال الخوارج، وردّ أمدائش بصحبته، وكان ثقة، احتج
بحديثه غير واحد من الأئمة»

ونقل الحافظ في الإصابة الاتفاق على أنه لم يلق النبي «صلى الله
عليه وآله وسلم» وأجاب عن هذه العنة بقوله «فكأنه سمع هذا
من بعض الصحابة»

قلت والظاهر الذي يجب على النظر أنه عبي بن مسية لما عرفت من
صحبته إياه ولتعلق القضية به

والعنة لأخرى موسى بن قيس، فقد قال لعشيل فيه - وقتله
بن الحوزي، بل وزاد عليه كما يأتي

«من الغلاة في الرد، يحدّث بأحاديث رديئة يواطيل»

كما قال وهو من غلوّه وشططه الذي لا يباع عليه، لأنه مجرّد
دعوى لم تقر بالحجة الملزمة؛ فإنه روى بسنده عنه قال

«قال لي سفيان شوري أيها أحب إليك أبو بكر أو علي؟

قلت علي قال أرجو أن تدخل الجنة، أرجو أن تدخل الجنة»

أقول فهذا - إن صح - فإن فيه أنه يحب علياً أكثر من أبي بكر،

كما هو ظاهر، وكثير من كبار السلف كانوا كذلك، كما يُعرف من ترجمهم، وإن كان لا يفضل على أبي بكر أحداً بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم»، وهذا بما تولى بيده شيخ الإسلام «رحمه الله» في كتبه

وإن من جنت ابن الجوري وعذوائه الذي عرف به أنه قلّد العقيلي وراد عليه شططاً؛ فإنه أورد حديث في موضوعاته^١ (١/ ٣٨٢)، وقال

«ها حديث موضوع، وضعه موسى بن قيس، وكان من خلافة الروافض، وهو إن شاء الله من حبر النار»

وكان ابن الجوري - غير الله له - جهل ثمة لأئمة عليه، وفي مقدمتهم الإمام أحمد «رحمه الله»؛ فقد كان يبه في العلل^٢ (١/ ١٢٥ و ٢٤١).

«سمعت أبي ذكر موسى بن قيس الحصري، فقال ما أعلم إلا خيراً»

ووثقه بن معين أيضاً، وابن مبر، وابن حبان (٧/ ٤٥٥)، وابن شاهين (٥/ ١٢٩١)، وقال أبو حاتم - مع تصدده - :
«ولا بأس به».

فشدود العقيلي وابن الجوري من هؤلاء الأئمة مردود عليهم، فلا جرم أن السيوطي في «اللائحة» (١/ ٣٦٥)، وابن عراق في «سريه الشريعة» (١/ ٣٨٦) قد رذّا عليها شططها، ولذلك لم يترح من

قوله أحد من جاء بعدهما - فيها عنيت - كانه هي؛ فإنه قال في
«الكاشف»

«ثقة، شيعي».

قلت فلم يقل «رائضي»^(١) منه «رائضي»^(٢) وعارة لحافظ
في «التقريب» أدق من هذه الحثية؛ فإنه قال

«صدوق، رمي بالشيعة»

فكانه يشير إلى تصعيب الرواية التي اعتمد عليها العقلي كي
تقدم

قال العثمي في «المجمع» (٩ - ٢٠٤) بعدما عراه للبرار وحده.
«رجاله ثقات، لا أن أخيراً لم يسمع من أبي «صلى الله عليه
[وأله] وسلّم»

ثم عراه لسطراني أيضاً، ووثق رجاله

وتقدم الجواب على الإرسال الذي أشار إليه، والله سبحانه
وتعالى أعلم»^(٣)

فلاحظ كيف أن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني صحح هذه
الرواية لا احتمال أن حجب «سمع» رواه من الإمام أمير المؤمنين علي
بن أبي طالب «عليه السلام»، فهو لم يستند في ذلك إلى دليل وإنما
لمجرد الظن ولا احتمال؛ من كون حجب صاحب عبي، وأد القصيدة

(١) نسخة الأحاديث الصحيحة ١/ ٣١٧-٣٢٠، رواية رقم ١٩٩

ها علاقة بالإمام علي «عليه السلام».

فإذا كانت هذه لزومة صحيحة عند الألفاني، وأن الإرسال موقوف في سندها لا يصح تصحيحها، لأجل أن حجر روىها عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فإن روى الطبري بالطريق الذي نحن بصدده صحيحة أيضاً، لأن بواسطة بين عبد ذلك وأنس هو عطاء، وعطاء ثمة



الطريق السادس:

قال ابن حجر في «المطالب العالية» يرواه المسند الشافعية^١

(وقال أبو يعنى حدثنا قطب بن سبر، حدثنا جعفر بن سديدان، عن عبد الله بن المنصور، عن عبد الله بن أنس، عن أنس «رضي الله عنه» قال أهدني لرسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» فحمل مشوي بحبرة وقلبية، فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» «اللهم أنبي بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام»

وقالت عائشة «رضي الله عنها» اللهم اجعله أبي، وقالت حفصة «رضي الله عنها» اللهم اجعله أبي

قال أنس «رضي الله عنه» فقلت اللهم اجعله سعد بن عبادة

قال. فسمعت حركة بالباب فخرجت فإذا علي «رضي الله عنه»، فقلت إن رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» على حادثة، فأنصرف، ثم سمعت حركة الباب فخرجت فإذا علي «رضي الله عنه» كذلك، فسمع رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» صوته فقال: «انظر من هذا»^٢

فخرجت فإذا علي «رضي الله عنه»، فقلت رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» فأخبرته فقال.

«اللهم وإني، اللهم وإني»^٣

(١) المطالب العالية ١٠٨/١٦ رواية رقم ٣٩٣٥

الكلام عن رجال سنده الطريق السادس:

أبو يعلى الموصلي، مرّ الكلام عنه^(١)

وعن ابن سير، هو أبو عباد العدري، شيع مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وقد أخرج له في صحيحه، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢)، واتهمه ابن عدي سرقة الحديث لأنه روى حديثاً عن جعفر بن سليمان والحديث معروف من رواية غيره، فردّ بهيبي عن ابن عدي بقوله: رقلت هذا ظن وتوهم وإلا فظن مكثّر عن جعفر بن سليمان^(٣).

ويطو أن أبا زرعه كان يحمل عليه، والظاهر أنه نسب روايته لأحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أس أنكرها عليه، وجعله بن حجر من أصحاب المرتبة الخامسة، فمن عنه (صدوق يعطي)^(٤).

وقوله عنه بأنه صدوق يدل على أنه من م يثبت عليه تعمد الكذب

وإذا اختلفوا وتصارت أحوالهم حوّل أحاديث من كتاب من الرواة في هذه الترتيب، فبعضهم ذهب إلى أن حديثهم حسن، وبعضهم إلى ضعفه، وفصل بعضهم حسب النقطة أو لألفاظ التي يلحها ابن حجر بلفظه صدوق.

(١) صفحة ٢٦

(٢) الثقات ٩/ ٦٢ رقم الترجمة ١٤٩٦٨

(٣) ميراث الاعتقاد ١٥/ ٤٢٥

(٤) تقريب التهذيب ١/ ١٥٦ رقم الترجمة ٥٥٥٦

والظاهر أن أصحاب هذه المرتبة عند ابن حجر من يَحْسَن حديثهم، وذلك لعدة أدلة، أذكر منها دليلاً فقط

الأول: أنه في بيان هذه المرتبة (الخامسة) قال: (من قصر عنهم عن درجة الرابعة قليلاً)، وأصحاب المراتب الأربعة عنده هم من يكون حديثهم في درجة الحديث الحسن، والحديث الحسن عندهم منه ما يكون في أعلى مراتب الحسن، ومنه ما يكون في أدنى مراتبه، فجعل هؤلاء في الخامسة ليميزهم عن من جعلهم في المرتبة الرابعة، من يكون حديثهم في أعلى درجة الحسن

ثانياً أنه جعل من حمة أصحاب المرتبة الخامسة من رمي ببدعة، والذي عليه كثيرون من علماء أهل السنة بما فيهم ابن حجر رحمه الله أن صاحب البدعة يقل حديثه ما دام ضابطاً به، ولم يكن بداعية ببدعته، وبعضهم أضاف ما لم يروها يوفق بدهنه

وبدل ذلك على أنه لم يرد بأصحاب هذه المرتبة من يشرح حديثه إذا انفرد به، فيكون قطع بن سير عند ابن حجر ومن يرى رأيه حسن الحديث

على أني وجدت أن الشيخ حسين سليم أسد قد صحح سند حديث ومع قطع بن سير فيه، ودبت في مسند أبي يعلى فقال: (إسناده صحيح على شرط مسلم)^(١)

(١) قال في تزيين التهذيب، صفحة ٦٨١ (الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصرفي سيء الخط أو مبدوق بهم، أو له أوهام، أو يفتقر، أو يفتقر بآخره. ويلاحظ بذلك من رمي بنوع من البدعة كالشيخ والقدر والنصب والإرجاء والتجسس مع بيان الداعية من غير ذلك).

(٢) مسند أبي يعلى ١/ ١٣١ حديث رقم: ٣٤١٢، بتحقيق حسين سليم أسد.

وعدا يدر عن أن بعض المحققين يذهب إلى أن الرجل صحيح الحديث، وأن ما به من كين لا يخرج حديثه عن رتبة الحديث الصحيح

وجعفر بن سليمان هو أبو سليمان الصوفي الخراساني البصري، من رجال مسلم بن الحجاج في صحيحه، وثقه يحيى بن معين^(١)، والحسيني^(٢)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٣)، وثقه إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في صحيحه المشهور^(٤)، وقال عنه أحمد بن حنبل (لا بأس به)^(٥)، وثقه يدهبي فقال (ثقة، فيه شيء)، وثقه ابن سعد فقال (ثقة به ضعف)^(٦)، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يكتب حديثه ويستضعفه

وبعض ليس توثيقهم به، وورد بسببهم الخفيف به، لأن عبارة (فيه شيء)، وعبرة (فيه ضعف)، مبهمه غير مصدرة، ومنتصدة القطان به وعدم كتابته حديثه لا يعرف سببه، ويحتمل أنه بسبب ما سبوه إليه من الشيع، ولرواية ما لا يرمضونه من فضائل الإمام علي «صليه (السلام)» وأهل بيته «عليهم (السلام)»

وعبد الله بن المشي، هو بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري أبو المشي، عن شيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه له على رواية في

(١) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال صفحة ٦٨ رقم الترجمة ١٢٧

(٢) معرفة الثقات ٢/٢٦٨

(٣) الثقات ٦/ ١٤ رقم الترجمة: ٧٠٧٤

(٤) أحوال الرجال صفحة ١١٠

(٥) ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٦

(٦) المكشوف ١/ ٢٩٤ رقم الترجمة ٧٩٢

(٧) ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٦

مسند أحمد وقع في سندها عبد الله بن - ويعد أن صحيح، سادها
(عبد الله بن المشي بن عبد الله بن أنس بن مالك ثقة، وثقه الترمذي
والمعالي، وذكره ابن حبان في الثقات، قال «رَبِّ أخطاء»، وقال ابن
معين وأبو زرعة وأبو حاتم «صالح»، وأخرج له البخاري في
الصحيح، بن أخرج له فيه بعض ما ادَّعوا أنه مما أنكر عليه وكفى
بالبخاري حجة»^(١)

وعبد الله بن أنس، هو ابن مالك الأنصاري، ذكره ابن حبان
في الثقات^(٢)، وترجم له البخاري^(٣) وابن أبي حاتم^(٤)، ولم يورداه
حراً، وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أن عبد الله بن أنس روى عنه
يريد الرشيد، وعبد الله بن المشي

هذه الطريق حديث الطائفة حسنة

وقد أعنيها أحمد ميريس الطوشي وجعفر بن سفيان وعبد الله بن
المثنى، فقد

(وجعفر بن سليمان وإن وثق فهو من غلاة الرخص كما في
الخيران ١٨ ٤٠٨ «والغالب لا تقبل روايته فيما يقوي بدعته كما تقدم،
وعبد الله بن المشي قد روى عنه في التقریب، «صدوق كثير الخطأ»^(٥) .

أقول

-
- (١) مسند أحمد حاشي صفحة ٦٦ من المجلد السابع، طبعة دار المعارف بمصر
(٢) الثقات ٥/١١-١٧ رقم الترجمة ٣٥٨٦
(٣) التاريخ الكبير ٤١/٥
(٤) الجرح والمعين ٧/٥
(٥) خصائص من صفحة ٣٠

أن الولاية على الأمة من بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» هي
لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» بل دافع عن هذه
الرواية^١، وأثبت صحتها، وصححها في أكثر من كتاب به

وهو السببي تعديلاً على كلام لابن معين حول جماعة يقولون
بالقدر أنه ينجح حديثهم، فثبت صدقهم ووثقتهم.

(فب هذه مسألة كبيرة وهي القدري والمعتري والجهمي
والرائضي إذا علم صدقة في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته،
فالذي عليه أكثر العلماء قول روايته والعمل بحديثه، وترددوا في
الدعوة، من يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تحب حديثه
وهجرانه، وقال بعضهم إذا عشنا صدقة وكان ذاهية، ووجدنا
عنده سنة نعرف بها، فكيف يسوع لما ترك تلك السنة؟ فجميع
نصرفات أئمة الحديث تؤيد بأن المتدع إذا لم تبع بدعته خروجه
من دائرة الإسلام، وم تبع دعه فإن قبول ما رواه سائغ

وهذه المسألة لم تبرهن لي كما ينبغي، والذي انتصح لي بها أن
من دخل في بدعة ولم يعد من رؤوسها، ولا آمن فيها يقبل حديثه،
كما مثل الحفاظ أبو ركريا بأوشك المذكورين وحديثهم في كتب
الإسلام لصدقهم وحفظهم)^(٢).

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر

(و بعدة في نزاهة بصدق الراوي وأمانته، والثقة بدعيه وحلقه،

١ وهي السابعة الثامن من السواعد التي أوردناها في هذا الكتاب من صحة مقبول
حديث الطائر

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥٤ / ٧

والتشيع لأحوال الزواة يرى كثيراً من أهل البدع موصفاً لمثقه والاطمئنان، وإن روي ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بشيء يرد به، ولذلك قال الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمة أبي ابن تعيب الكوفي «شيعي جلد، لكنه صدوق، فلما صدقه وعينه مدعته» ونقل توثيقه عن أحمد وغيره^(١).

وقد بن حبان

(وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الرويات، غير أنه كان ينحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبهم، وليس بين أهل الحديث من أثبتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان مذهباً بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأحد مذهبهم جائز)^(٢)

وبناء على كل ذلك فإن تهمة بعض الشيعة التي رُمي بها البعض جعفر بن سليمان والتي بموجبها رموه بالترقص أو التشيع والعلم فيه غير ثابت عليه، أم رعيه بالتشيع بمعنى تفصيل الإمام علي «عليه السلام» عن غيره من الصحابة فلم أحد هم ذيلاً عنه سوى أنه كان يروي قصائده وقصائل أهل بيته «عليهم السلام»، وحتى لو ثبت عليه ذلك فإنه - وحسب تصريح بن حبان - لم يكن ممن يدعو إلى مذهبهم، وقد علقهم أن من لم يكن يدعو إلى بدعته وكان صدوقاً متقناً فإن روايته مقبولة يصح الاحتجاج بها.

فانقطع في رواية حديث الطائر من طريق جعفر بن سليمان بحجة أن مصنفها لم يقوِّي مدعته مردوداً، لأنه كما ذكرنا عن الذهبي أن

(١) البحث الحديث شرح مختصر علوم الحديث ص ٣٠٣

(٢) المنتقى ١/ ١١٠

جعفرًا لم يكن براغمي، ولم يشت أته كذ يمدم عليًا على الثلاثة،
ولأن لقول بأفصله «عليه السلام» على جميع لصحية بي فيهم
الثلاثة هو رأي جماعة من الصحابة والتابعين وجمع من علماء
المسلمين، فليس من البدعة في شيء، ولأن هناك من الروايات ما
يشهد لمصونها، سيذكرها لاحقاً إن شاء الله تعالى

ثانياً أم بخصوص عد لله من المثنى فكفي في الرد على البونوي
ما نقله عن الشيخ أحمد محمد شاكر وتحقيقه في كتاب الرجل ورد
جرحه بتصحيح حديثه والحكم عليه بأنه ثقة.

وهذه الطريق هي لتي حكم عليها الذهبي بأنه من أجود ما
روى من طرق في حديث بغيره فقال في كتابه «تاريخ الإسلام»
(وله طرق كثيرة عن أنس متكلم فيها، وبعضها على شرط السنن،
ومن أجودها حديث فضل بن سير شيخ مسلم، حدثنا جعفر بن
سليمان، حدثنا عبد الله بن المثنى، عن عبد الله بن أنس من مالك،
عن أنس، قال أهدني إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم»
فجعل مشوي فقال اللهم انني بأحب خلقك إليك يأكل معي
وذكر الحديث»^(١)

ويقول هذا كي قلنا سابقاً بخصوص بعض الطرق التي سبق وأن
تحدث حول إسنادها، أنه لو تارب عن الحكم على هذه الطريق بأنها
حسنة لدانها، وأنه بالجمع بينها وبين الطرق الأخرى الحسنة لدانها
- بعد عرض النظر عن انطرق التصحيح لمحدث لدانها - يرتقي
إلى درجة الحديث الصحيح لغيره، وسنم بأنه طريق ضعيفة،

ومسلمنا بصعف بعض من مَرَّ من الطرق فإنه باخميم بينها برنقى
الحديث إلى مرتبة الحسن لغيره

لأن من الأخطاء التي ارتكب بعض من علماء أهل السنة عن
صعف حديث بطير، أنه نظر إلى كل طريق عن حدة، مفصلاً عن
الطرق الأخرى عاصلاً أو معاصلاً عن مبهم الفائل بأن الحديث قد
ورد من عدة طرق ضعيفة وكان الصعف يسيراً فحكمه أنه يكون
حسناً لغيره



الطريق السابع

قال بطريق

(حدثنا أحمد، قال حدثنا سلمة بن أبي شيبة، قال حدثنا عبد الزراري قال أخبرنا الأوراعي عن يحيى بن أبي كثير عن أسس بن مالث، قال

أحدث أم أيمن إلى النبي طائراً بين رعينين، فحاء النبي فقال هل عندكم شيء؟ فحاءته بالطائر فرفع يديه فقال اللهم انسي بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر، فحاء علي، فقلت يا رسول الله مشغول، ورنه دخل النبي أنا، فأكل النبي من الطائر شيئاً، ثم رفع يده فقال اللهم انني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر، فحاء علي ورتفع الصوت بيني وبينه، فقال النبي ادخمه، من كان يدخل، فقال النبي وإني يا رب ثلاث مرات، فأكل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) ^١

الكلام عن رجال سبب الطريق السابع

الطبراني، سبب الحديث هذه ^٢، وأحمد، هو أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن الحجاج أبو بكر الموصلي، وصيه الذهبي بالشيخ الثقة بحدوثه، وقال عنه الدارقطني (لا بأس به) ^٣

(١) المعجم الأوسط ٦/٢ ٢ ٢٠٧ رواية رقم ١٧٤٤

(٢) صحيحه ٤٩

(٣) انظر ترجمته في سيرة أعلام النبلاء ١٤/١٤٨، تاريخ بغداد ٩/٢١٦ رقم الترجمة

٢٦٩١، إرشاد الأفاضل والسائق إلى تراجم شيوخ الطبراني، صفحة ١٦٧ رقم الترجمة

وسمى بن شبيب، هو الحافظ أبو عبد الرحمن حجري
«يسابوري، وصفه الذهبي بالإمام الثقة

وعبد الرزاق، هو الحافظ عبد الرزاق بن همام بن نافع أبو بكر
الحميمي الصنعائي، ثقة من رجال الجميع^(١)

والأورعي، هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، وصفه
بعضهم بالثقة خليل، وبعضهم بالحافظ، وصفه لأحمد، من رجال
جميع^(٢)

ويحيى بن أبي كثير، ثقة من رجال الجميع^(٣).

ورجال اسند كنهم من ثقاة.

وأعلن عبد القدوس بن محمد نور محقق كتاب «تجمع البحرين»
في روايته لمجموع هذه النظيرين بالانقطاع بين يحيى بن أبي كثير
وأسن بن مالك مستنداً بتصريح بعض علمائهم من أن روايته يحيى
عن أسن مرسلة لأنه لم يسمع منه^(٤)

فأقول

- (١) انظر مرحمة في سير أعلام النبلاء ١٢/٢٥٦، طبقات بغداد ١/٤٤٧ رقم الترجمة ٢٢٥، تاريخ دمشق ٢٢/٢٦ رقم الترجمة ٢٦١٦
- (٢) انظر مرحمة في تذكرة الحفاظ ١/٣٦٤ رقم الترجمة: ٣٥٧، سير أعلام النبلاء ٩/٥٦٣، تهذيب الكمال ١٨/٥٢ رقم الترجمة ٣٤١٥
- (٣) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٨/١١٧، تهذيب الكمال ١٧/٣٧ رقم الترجمة ٣٩١٨، تذكرة الحفاظ ٩/١٧٨ رقم الترجمة ١٧٧
- (٤) انظر مرحمة في تذكرة الحفاظ ١/١٢٨ رقم الترجمة ١١٥، تاريخ الإسلام ٣/٥٥٩ رقم الترجمة ٣٦١
- (٥) مجمع البحرين في روايته لمجموع ٦/٢٨١

صرح لبخري^{١٦} وغيره بأن يحيى بن أبي كثير رأى أنس، وإذ كان قد رأى فلا مانع من أن يسمع منه، بل إن احتمال سماعه منه وارد وكبير جداً

وقال المحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث» - بعد أن نقل رواية رواها يحيى بن أبي كثير عن أنس

(قد ثبت عنه من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك، لا أنه لم يسمع منه هذا الحديث وله عنه)^{١٧}

وكلام أبي عبد الله النيسابوري هذا صريح في أنه ثبت عنه ومن أكثر من وجه سماع يحيى عن أنس، وأنه روى عنه مباشرة وبدون واسطة من الرواة بينهم، لأن الرواية التي هو يصدد الحديث عنها وهي غير روايه حديث بطر - لم يروها يحيى عن أنس مباشرة، بل قد ذكرها عنكم بعد ذلك، وهي أن يحيى قال في أحد أسانيد انرواية حدثت عن أنس

ومما يؤكد ذلك هو أن عنكم النيسابوري صحيح في كتابه المستدرک علی الصحیحین روايه رواها يحيى عن أنس دون واسطة بينهم، فقال عنها (هذا حديث صحيح على شرط المشايخ وم يخرجاه)^{١٨}

وأخرج السهفي في مسنده بسنده روايه عن يحيى بن أبي كثير عن

(١) التاريخ الكبير ٨، ٣٠١ رقم الدرجه ٣٠٨٧، صديق للتهذيب ٤/ ٣٨٣

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١١٧

(٣) المستدرک علی الصحیحین ٣/ ٣٤٤ روايه رقم ٣١٩٣

أنس بن مالك دون واسطة من الرواة بينها، وهذا نص الرواية مع سنده من سنن البيهقي، قال

(أحمد أبو عبد الله الحافظ، ثنا علي بن حماد النعدي، أنبأ أبو بكر السدوسي، ثنا عاصم بن علي، ح وأحمد أبو سعد الهالبي، أنبأ أبو أحمد بن عدي، ثنا محمد بن يحيى، وعبد الله بن محمد بن حمد الإمام قلا ثنا عاصم بن علي، ثنا عكرمة بن صبرة، ثنا يحيى بن أبي كثير، عن أنس أن أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» [وسم] أقاموا برامهر من تسعة أشهر يقصرون للصلاة^(١)).

وهذه الرواية صحيح إسناده مع من علماء أهل السنة، وأقر بعضهم بصحيح النص له، ولم يتعقبه شيء، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر

النوري^(٢)، وابن حجر العسقلاني^(٣)، وابن المنقي عمر بن علي الشافعي^(٤)، ومحمد الأمين بن محمد البحار الشافعي^(٥)، وغيرهم، وأقر العثماني بصحيح النوري وابن حجر لسند الرواية ولم يتعقبها بشيء^(٦).

وهؤلاء العلماء والصفهاء الذين حكموا على سنده ببيهقي المذكورة بالصحة، إما أن يكون تصحيحهم له بناء على أن السند

(١) سنن البيهقي ٢١٨/٣ روية رقم ٥٤٨٠

(٢) حسب القرينة ١٨٦/٢ تحفة الأحمدي ٩٣/٣، خلاصة الأحكام ٧٣٤/٣

(٣) الدررلة في تخريج أحاديث الخليفة ٢١٦/١

(٤) التوضيح ٨ ٤٣٢، البدر المنير ٤ ٥٤٨

(٥) أصول الدين ١ ٢٧٨

(٦) مجموع فتاوى ورسائل المشين ١٥ ٣٥٤

متصل، ورجاله كلهم من الثقات، وأنه ثبت عندهم مبرع يجهل
 من أبي كثير من أنس، كي ثبت عند الحاكم السيوري، أو لم يثبت
 هم أنه لم يسمع منه، أو أن يكون مصححهم به بناء على قاعدة أو
 مسمى يذهبون إليه بفضي بأن سدد لروايته، كان الانقطاع فيه من
 لصحابي ولا يعني يكون بحكم المتصل، فإن كان الأول فإن طريق
 رواية النظر الذي نحن بصدد الحديث عنه يكون متصلاً، وبأن
 رجاله كلهم من ثقات فيكون حديث من هذه لطريق صحيحاً
 بذاته، وبأن كان الثاني، فالحكم هو نفسه أيضاً

لكن وكالعادة يعود فنقول أنه لو سلمنا حداً بصحة هذه
 الطريق بسبب الإرسال الموجود في السند فحاشياً مع مبرع المتشددين
 من علماء القوم، ونظراً ليهي معروفاً عن الطرق الصحيحة وخسره
 لها، فإنه يجمع بين هذه الطريق وطريق أخرى ضعيفة منها
 يكون الحكم على حديث النظر بأنه حسن بغيره لا أنه ضعيف كما
 رعم البعض



الرد على مدلولاتهم تصحيح حديث الطير من جهة مضمونه

من جهة من تكلم عن حديث الطير وتهاك به لكأ شديداً جداً في خلال طرفه الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد في كتاب المختصر المستدرک المذهبي عن مستدرک أبي عبد الله (حاکم) بنحوه، لكنه لما أن وجد أن طرق الحديث في أسس من مائة كثيرة جداً، وصلت إلى حد يفوق حد التواتر، وأن تصحيحه مع هذه كثرة لطرقه مخالف لمواعدهم، وأن لطريق كل طريق عن حدة وبمضي عن طرق الأخرى خلاف مذهبهم في الحكم عن الأحاديث بالصحة والحسن للمذهب ولشواهد ومخالف مذهبهم أن بطريق النبي فيها ضعف يسير ترتقي بطريق أخرى بسناد فيه ضعف يسير إلى مرتبة الحسن بغيره، حاول ليعني فيه من جهة مثله ومضمونه، لما ورد في منه من الإخلاف في بعض الفاظه، ولما في مضمونه من دلالة على أفصحة الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» على أبي بكر وعمر، فقال (وبالحملة فالحديث لا ينقصه كثرة لطرق، وإنما يقتضي سلامة المتن، فإنه أنكر من أنكر من الأئمة هذا الحديث لما يظهر من منه من تعصير علي على الشيخين «رضي الله عنهم»، بل عن رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم»، بالإضافة لما في منه من ركة بلفظ والاضطراب)^(١)

(١) مختصر المستدرک المذهبي عن مستدرک أبي عبد الله (حاکم) صفحة ١٤٢٧

أقول

وفي قوله هذا يقر الشيخ بعد أن حمى بكثرة طرق حديث الطير، وأن يكر أثمته به إنما بسبب دلالة ومضمونه، وهذا هو الحق، فهم إنما حاولوا الطعن في كل طريق من طرقه وإن حالوا في ذلك قو عددهم ومبانيهم - لأنهم لا يريدون إثباته بدلالة مضمونه، بل يحصل هذا المضمون من تعيين الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» على أبي بكر وعمر، ويسو أن هذه الدلالة هي دلالة العديد من الأحاديث الواردة في كتبهم، ومنها ما ورد بأسانيد صحيحة وأخرى حسنة، بل بعضها موثر كحديث لعدير والمنزلة، وستأتي الإشارة إليها لاحقاً إن شاء الله تعالى، فحب عباده الشراهد على صحة مضمون حديث الطير.

والقول بامتناع الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» على جميع الصحابة - كما أسلف - هو مذهب الكثير من مسلمين من صحابة وغيرهم، وقد سبق أن نقلت أقوال بعض العلماء المصرحين بذلك^(١)

وأما رعمه أن الحديث يدل على أفضلية الإمام «عليه السلام» على نبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»، فهذه الدلالة أتى بها من جعبته؛ وذلك لأن الخطاب لا يسأل نبي «صلى الله عليه وآله»، لأنه قال: «اللهم انبي» فكان هو نادر ج عنه

وأما حول طعنه في الحديث من جهة الاصططاب في مثله، فذكر

(١) انظر كلام ابن عبد البر في صفحة ٣٨ وكلام ابن حزم في صفحة ٣٩

اختلاف الروايات في عدد الطبر، وصحته ومن قدمه إلى النبي «صلى الله عليه وآله»، ومن فتح باب لعلي، وفي صحة مجيء «صلى الله عليه وآله»، وهذا كله غير قاطع في صحة الحديث وثبوته، لأن كل انطوى بسحديث منهقه على أصل وهو أن النبي «صلى الله عليه وآله» قدم له طبر أو أكثر فدعى الله عز وجل أن يأتيه بأحد الخس إليه يأكل معه من هذا الطعام فجاء «عليه السلام» يأكل معه.

وكم من حديث عند أهل السنة وقع فيه من الاضطراب ما رفع ولكنهم لم يحكموا بصحته فضلاً عن وضعه، من ذلك حديث رمي النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله» وحوله الكف. يوم حسين، حيث جاء في بعضها، أنه رماهم بالخصي، وفي آخر بالتراب، وفي ثلث أنه نزل عن بعلمه وتناول الخصى أو التراب بنفسه، وفي رابع أنه طلب الخصى أو التراب من غيره، واحتلف في المدلول، ففي بعضها أنه علي بن أبي طالب «عليه السلام»، وفي آخر أنه عبد الله بن مسعود^(١)، فلم يصحوا هذا الحديث، بل صححوه وقبلوه مع كل هذا الاضطراب الواقع في منه.



(١) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢٨ / ٣٢

الشواهد على صحة مضمون حديث الطير

إنَّ من أهمِّ دلالات حديث الطير أنَّ الإمام عليّاً «عليه السلام» هو أحبُّ الخلق إلى الله سبحانه وتعالى بعد نبي المصطفى «صلى الله عليه وآله»، ولا ريب أنَّه أحبُّ الخلق إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لأنَّ من هو أحبُّ الخلق إلى الله عزَّ وجلَّ فهو أحبُّهم إلى نبيه، ومن كان أحبُّهم إلى الله ورسوله فهم أمثلهم عندهم وأحبُّهم، أقدرهم منزلةً لديه، يشهد لصحة هذه بدلالة كثير من الأدلة منها

الشاهد الأول:

فان للترمذي

(حدثنا قتيبة، حدثت حاتم بن إسحاق، عن بكير بن مسيار، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال

لما أُرِى الله هذه الآية ﴿تَخَالَفُوا بَدْعُ أَتْبَاعِ وَأَبْنَاءِكُمْ﴾^١ دعا رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» عليّاً وعاطلة وحسيناً وحسباً فقال اللهم هؤلاء أهلي)

قال الترمذي: (هذا حديث حسن عريب صحيح)^٢

١ (آل عمران: ٦١)

(٢) سنن الترمذي ٢٥١/٥ رواية رقم ٣٢٤٤، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط -

فجعل اسمي «صلى الله عليه وآله» مصداق الأسماء في لآيه
الحسن والحسين «عليهما السلام»، واسماء فطمة الزهراء «عليها
السلام»، ولا نفس علي بن أبي طالب «عليه السلام»^١، ولا يمكن
أن نفس أبي بصير وحمزة، فلم يبق المراد من ذلك إلا الدوروي،
ولا شك أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أفصح الناس فصاحة
كذلك أيضاً

يشهد لما ورد من أن النبي «صلى الله عليه وآله» برّل الإمام
عليّاً «عليه السلام» منزلة نفسه، ما رواه الحافظ السائي في كتابه
«خصائص علي» فقال

(أخبرنا الحسن بن محمد الدوروي، قال حدثنا الأحوص بن
جوب، قال حدثنا يوسف بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن
زيد بن شيمع، عن أبي ذر قال قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»
«مسلّم»

لينتهي بنو وليعة أو لأبمش إليهم رجلاً كنسبي، بعد فهم
أمري فيقتل المقاتلة، ويسمي الذرية، فما راعني إلا وكف عمو في

«إسناده قوي، بكبر بن سيار من رجال مسلم، وهو صدوق، وبإني رجاله ثقات»

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتابه صحيح مسن الترمذي ٣ / ٢٠٤

٢٠٤ رواية رقم ٢٩٩٩ إسناده صحيح

(١) قال الأجرى في كتابه «الشرية» ٣ / ١٢ (وأمر الله عز وجل بـ «صلى الله عليه
[وآله] وسلم» بإياديه لأهل الكتاب لما دعوه بني أمية فقال لقد عز وجل
«فَقُلْ تَنَالُوا لَدُنْكُمْ أَبْنَاءُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ
وَأَبْنَاؤُكُمْ. الحسن والحسين «وصي الله عنهما»، وسائرنا وسائرنا وسائرنا وسائرنا
رسول الله «صلى الله عليه وآله» وسلم»، وانفس وانفسكم. علي بن أبي طالب
«وصي الله عنه»)

حجرتي من خصمي من يعني، فقلت ما إنيك يعني ولا صاحب، قال. همس يعني^١ كنت خاصص الثعل، قال وعني^٢ خصص فعلاً^٣

ثم إن في خروج النبي «صلى الله عليه وآله» يعني «عنده السلام» من بين جمع رجال المسلمين للناظر على دعائه أثناء إتيانه مع نصارى بجرار دلالة على أفضليته عليهم جمعاً، إذ لو كان هناك من هو أفضل منه وأقرب إلى الله ورسوله لكان أولى بأن يصطحبه النبي «صلى الله عليه وآله» معه، ويستعين ويوسل به إلى الله عز وجل لاستجابة دعائه، ولم يصطحب غيره عني «عنده السلام» عيب أنه أكملهم وأفضلهم

الشاهد الثاني

حديث المتزلة، وهو قوله «صلى الله عليه وآله» لعلي «عنده السلام»

(أنت سي بمرلة هارون من موسى إلا أنه لا يبي بعدي)^٤

وفي لفظ آخر:

(ألا ترعى أن تكون سي بمرلة هارون من موسى، لا أنه ليس بعدي نبي)^٥

وهو من الأحاديث المتواترة عن رسول الله «صلى الله عليه

(١) خصائص علي صفحته ٨٩ رواية رقم ٧٢، وقال خلفي الكتاب أحمد ميرزا البلوشي «صحيح، رجاله رجال مسلم سوى التورق وهو ثقة»

(٢) سنن الترمذي ٤، ٤٤ رواية رقم ٣٧٣١

(٣) صحيح البخاري ٤/ ١٩٠٢ رواية رقم ٤١٥٤

وآله» المقطوع بصحة صدورها عنه، وفيه يجعل النبي «صلى الله عليه وآله» جميع الدائر التي كانت هارون من موسى «عليهما السلام» علي «عليه السلام» منه، وقد كان هارون أفضل أهل زمانه عند أخيه فهكد علي عبد النبي محمد «صلى الله عليه وآله»

الشاهد الثالث:

قوله «صلى الله عليه وآله»

(الحسن والحسين سيد شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما)

قال الخاكم السيابوري (هذا حديث صحيح بهذه الزيادة ولم يجر جهل)

فإذا كان الحسن والحسين «عليهما السلام» هما سيدا أهل الجنة جميعاً؛ لأن الجنة لا يدخلها الناس يوم يدخلونها إلا وهم شباب، فيكون أمير المؤمنين علي «عليه السلام» أفضل الجميع

ولا يقول قائل أنه علي هذا المعنى بلحديث يدرم أن يكون علي والحسن والحسين «عليهم السلام» أفضل من رسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ لأن أدلة المقطوع بها دللت على أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» هو أفضل بشر حقيقه لله عز وجل

الشاهد الرابع:

حديث العديرة وهو أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد نزل معه

(١) مستدرک علی الصحیحین ١٨٦ / ٣ رواه رقم ٤٧٧٩، وصححه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتابه صحيح سنن ابن ماجة ١٦ / ٥٧ رواه رقم ٩٩

من المسلمين في محطة الجحفة بالقرب من عدير حم وهو راجع
عن أداء مناسك حج

(التم يعمون أتى أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا
بى يا رسول الله قال من كنت مولاه، فهذا -أى على- «عديه
السلام» - مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه^(١)

ويدل هذا الحديث على أن النبي «صلى الله عليه وآله» جمع
لعبى «عديه لسلام» من مولاه على لآله ما به هو «صلى الله عليه
وآله» عديها، معى أولى المسلمين من أنفسهم جميعاً ومن كان أولى
بالمسلمين من أنفسهم فهو أفضلهم، فلا يصح أن يجعل المقصود
أولى بالمفضل من نفسه

الشاهد الخامس:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ
وَيُطَهِّرَ كُفَّ تَطْهِيرًا﴾^(٢)

فقد خصص النبي «صلى الله عليه وآله» مفهوم أهل البيت في
هذه الآية فيمن جمعهم تحت كسانه^(٣) وهم علي وفاطمة والحسن
والحسين «عليهم السلام»، فهي الرواية عن أم سمية «رَضِيَ اللهُ
عنها» أنها قالت

(رب النبي «صلى الله عليه وآله» وسلم» أهل الحسن والحسين

(١) صحيح ابن حبان ٣٧٥، ١٥ روية رقم ٦٩٣١، وقال عنه الشيخ شعيب الأريؤوط

«إسناده صحيح»

(٢) الأحزاب ٣٣

عليّاً «عليه السلام» يأتي في مرتبة لأفضليه من بعد النبي «صلى الله عليه وآله»، فهو كان هاتك أحد من بعد النبي محمد «صلى الله عليه وآله» أفصل من علي «عليه السلام» لكن أولى باحتراب الله عز وجل له من بين أهل الأرض بعده «صلى الله عليه وآله»، ولد أنه سبحانه اختار من بعده عليّاً «عليه السلام» حلت أنه الأفصل بعد النبي «صلى الله عليه وآله»

المشاهد السلي

حديث الأبناء، يقول يافوت الحموي في كتابه معجم لأبناء بترجمة محمد بن أحمد بن عبيد الله الكاتب المعروف بابن الصّحّاح (وله قصيدة ذات الأبناء، سمّيت بذات الأبناء لقصيده فيها ذكره الخبر الذي رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيّب، عن أبي هريرة قال:

قال رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» وهو في محفل من أصحابه إن تنظروا إلى آدم في حلمه، ونوح في فهمه، وإبراهيم في خلته، وموسى في منجائه، وعيسى في سنته، ومحمد في هيبته وحلمه، فانظروا إلى هنا المفضل، فتناول ناس فإذا هو علي بن أبي طالب، فأورد لمجمع ذلك في قصيدته وفيها ما قد كتبت كثيراً

ورواة هذه الطريق من عبد الرزاق وإلى نهاية سلسلة السند كلهم من الثقات عند أهل السنة

وأما دلالة حديث الأبناء عن أفصلته «عليه السلام» مجلية

لأن من يحدّث القصص التي تفرقت في الأساء «عليهم الصلاة والسلام» لا مدّ وأن يكون أفضل من يسأل له ذلك، فهم يثبت لأحد من الأمة مثل هذا أنه يثبت بعلي «عليه السلام» فيكون هو أفصلها بعد نبيه «صلى الله عليه وآله»

الشاهد الثامن.

ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن

(أخبرنا أبو يعلى، حدثنا الحسن بن عمرو بن شقيق، حدثنا جعفر بن مسية، عن يزيد بن رشك، عن مصرف بن عبيد الله بن الشحير، عن عمران بن حصين، قال

سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» سرية واستعمل عليهم علياً، قال فمضى علي في السرية فأصاب حارية، فأنكر ذلك عليه أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم»؛ فقالوا يا نبي الله أخبرنا بما صنع علي، قال عمران وكان المسلمون إذا قدموا من سفر ندعوا برسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» فسبّحوه، ونظروا إليه، ثم يصرّفون إلى رحاهم، فلم قلعت السرية سدّموا علي رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» فقام أحد الأربعة فقال يا رسول الله ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا؟ فأعرض عنه، ثم قام آخر فقال يا رسول الله ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا؟ فأعرض عنه، ثم قام آخر فقال يا رسول الله ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا؟ فأقبل إليه رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» والغضب يعرف في وجهه، فقال ما تريدون من

علي - ثلاثاً - ؟^(١) إنَّ علياً سي وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن معدي^(٢)»
ومن به الولاية علي كل مؤمن بعد رسول الله «صلى الله عليه
وأله» وهو أفصل من م يحسن الله ورسوله به هذه بولاية عليهم،
فيكون علي «عليه السلام» بموجب هذا الحديث أفصل من جميع
بصحبه بي فيهم الثلاثة

الشاهد التاسع:

ما أخرجه السنائي في إحصائهم علي، قال:
{أخبرني عبدة بن عبد الرحيم المروزي، قال: أخبرنا عمرو بن
محمد، قال: أخبرنا يونس بن أبي إسحاق، عن العبداء بن حريش،
عن النعمان بن بشير، قال:

«سألت أبو بكر علي رضي «صلى الله عليه وآله» وسلم،
فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد علمت أنَّ علياً
أحب إلي من أبي، فأهوى إليها أبو بكر يلعنهما، وقال: والله
فلا به! أراك ترفعين صوتك علي رسول الله «صلى الله عليه وآله»
وسلم؟ فأمسكته رسول الله «صلى الله عليه وآله» وسلم»
وخرج أبو بكر مضطرباً^(٣) (الرواية)

(١) التمهيد الحسن علي صحيح ابن حبان ١٠ / ٦٧ - ٦٨، ومصحح الألباني
(٢) إحصائهم علي صفحة ١٢٦ رواية رقم ١١١، وقال أحمد مجيب البغدادي إسناده
صحيح، وطبعة أخرى بخط الشيخ أبي إسحاق الخواري الأثري صفحة ١٠٦
رواية رقم ١٠٧، وقال محقق المذكور «إسناده صحيح» وأخرجه أحمد بن حنبل
في مسنده ١٦٩ / ١٦٩، ورواه رقم ١٨٣٣٣، وقال الشيخ حمزة أحمد ابن إسناده
صحيح، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٣ / ٢٢٤ رواية رقم ٥٣١٩، وقال
الشيخ شعيب الأرنؤوط «إسناده حسن»

ونسى «صلى الله عليه وآله» أمر عائشة عن قولها أن علياً «عبيه السلام» أحب إليه من أبيها، وإقرره «صلى الله عليه وآله» حجة، ونذحي من أكثر المتعالمين بنا أن أبي بكر أفضل من جميع الأئمة، وهذه الرواية مخالفة لهم فهي تدل على أن علياً «عبيه لسلام» أفضل من أبي بكر، لأنه أحب إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» من أبي بكر، ولا شك أن من كان أحب إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان هو لأفضل عند الله ورسوله، وإذا قدم الدليل على أن علياً أفضل من أبي بكر، فأفضليته على باقي الأئمة من باب أولى لأنهم أي المفصلون لأي بكر لا يدعون لأحد الأفضله على أبي بكر

الشاهد العاشر:

ما رواه إسماعيل بن عمار،

(حدثنا أبو عباس محمد بن يعقوب، حدثنا العباس بن محمد الدوري، حدثنا شاذان الأسود بن عامر، حدثنا جعفر بن زياد لأحمد، عن عبد الله بن عطاء، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: كان أحب النساء إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» وسلم» فاطمة، ومن الرجال علي).

وما رواه ابن أبي عمير وإسماعيل بن عمار،

(١) استخرج من الصحيحين ١٦٨/٣ رواية رقم ٤٧٣٥، وقال إسماعيل هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأخرجه الترمذي في سننه ٦٩٨/٥ رواية رقم ٣٨٩٨، وحسنه

(أي الناس من أحب إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم»؟
قالت فاطمة، فقبل من الرجال؟ قالت روجها، إن كان ما عدت
صواباً قواماً)»^(١).

والاستدلال بهذين الروايتين شبه بالاستدلال بالرواية التي
أوردناها في شاهد التاسع، فالصحيح بريدة لأصمعي، وروج
السي عائشة يصريح بأن أحب الرجال إلى رسول الله «صلى الله
عليه وآله» هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»،
وأحبهم إليه هو أحسنهم عند الله ورسوله.

وحاول بعض علماء السوء تقديم روي عمرو بن العاص مروية
في الصحيحين وغيرهما الدالة على أن أحب الرجال إلى رسول الله
هو أبو بكر عن الرواية التي ذكرناها في شاهد التاسع والرواية
التي ذكرناها في شاهد العاشر، ورواية عمرو بن العاص مع
سندها ومنها من صحيح البخاري هي

(حدثنا إسحاق، أخبرنا خالد بن عبد الله، عن خالد الحذاء،
عن أبي عثمان أن رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» بعث
عمرو بن العاص على جيش ذات السلاسل، قال فأتته فقلت: أي
لناس أحب إليك؟ قال عائشة، قلت من الرجال؟ قال أبوها،
قلت ثم من؟ قال عمرو، فعد رجلاً فسكت بحديثه أن يحدثني في
آخرهم)»^(٢).

(١) أخرجه الترمذي في سننه ١٠٥٦٠ رواية رقم ٣٨٧٤ وحسنه والحاكم الميادوري

٣/ ١٧١ رواية رقم ٤٧٤٤ وصحيح إسناده

(٢) صحيح البخاري ٤/ ١٥٨٩ رواية رقم ٤١٠٠

ويكفي في سقوط هذه الرواية وعدم اعتبارها أن راويها عمرو بن العاص، وعدوه بالإمام علي عليه السلام، أشهر من أن يكره مكر، فإذا كانت عداوته له أعنف السلام، دفعه إلى إظهار سيفه في وجهه ومقاتلته، وقتل جمعة من أنصاره في صعي، فلا يستبعد أن تدفعه هذه العداوة إلى ختلاق فضائل وإساقب لعمره لتقديم وتمسز عمره عليه.

والخلاصة ثبت من هذه الأدلة وشواهد أن دلالة مصحوب حديث نظير تدن عليه رويا ب أخرى عديدة، وليس في مصحوبه شيء مكر حتى يصح أن يرد بموجبه



المصدقون لحديث الطبر

وصحح وحش حديث الطبر جماعة من علماء أهل السنة، منهم ابن جرير بطري، قال سعد آل حميد

(وظاهر كلام ابن كثير أنَّ الطبري يرى صحة الحديث وإن لم يصرح)^(١)

ولقد ذكر ابن كثير أنَّ الطبري تتبع طرق هذا الحديث في مجلد مستقل^(٢)

وصححه أبو عبد الله الحاكم ليسابوري في المستدرج^(٣) عن الصحيحين^(٤)

وحسنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في أجوبته عن لأحاديث التي وضعت بالوضع في كتاب تصحيح^(٥)

وحسنه أيضاً شيخ محمود البيرة، ذكر ذلك عنه الشيخ سعد آل حميد، وقال

(أطال الكلام عن هذا الحديث وحديث آبا مدينة العلم في

(١) مختصر استدراك الذهبي عن مستدرك الحاكم ٣/ ١٤٧٤

(٢) المداينة والمهابة ٧/ ٢٥٤

(٣) مستدرك عن الصحيحين ٣/ ١٤٩ رواية رقم ٤٦٥٠

(٤) مشكاة، تصحيح ٣/ ١٧٨٧-١٧٨٨

رسالة عن المحاكم ومستدركه ثم قال ص ٤٦٣ فالحديثان بمرسة (الحسن)

وحسنه ابن حجر المكي الهشمي لتعدد طرقه، فقال - وهو يتحدث عن حديث الطير

«وأما قول بعضهم أنه موضوع، وقول من طاهر طرقه كلها باطلة معلولة، فهو الماثل، وابن طاهر معروف بالعدو الماحش. وابن الخوزي - مع تساهله في الحكم بالوضع كما هو معلوم - ذكر في كتابه «العلل المشهورة» له طرقاً كثيرة واهية، ولذلك لم يذكره في موضوعاته، ولحق ما تقرر أولاً أنه حسن يخرج به»^(١)

وصححه الشيخ محمود سعيد في كتابه «حياة النجاشي» قوله: القطع بالمعصية^(٢)، فقال في هامش صفحة ١٢٦ معني: عن حديث الطير الذي أورده في أصل بصفحة المذكورة.

(فثبت الحديث صحيح، فقد رواه من الصحابة «رضي الله عنهم» أنس بن مالك، وصلي، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبي رافع، ويعلى بن مرة، وسمنة.

وهو متواتر عن أنس، فقد قال ابن كثير لدمشقي في البداية والنهاية ٥٣٥٣/٢ «ألف الحافظ الذهبي جزءاً في طرق هـ حديث فيبلغ عدد من رواه عن أنس بصحة وتسعون بضعاً»، وقال أقرب هذه الطرق غرائب.

(١) مختصر «استدراك الذهبي عن مستدرك نهاكم» ١٤٧٥/٣

(٢) شرح «معرفة البوصيري» ١٢٦٧/٣

قلت هذا العدد يستحيل اجنب عنهم على الكذب، فلا يجب النظر في أحوالهم على ما هو مقرر في علوم الحديث، والسببي يقول في تذكرة الحفاظ ٣٥/ ٤٣-١٠٠ له طرق كثيرة جداً قد أوردتها بمصنف، وجموعها يوجب أن يكون حديثه أصلي» اهـ.

وأكثر من هذا قول الذهبي في تاريخ الإسلام ١٧٩/ ٢٥ «حديث بطير وله طرق كثيرة عن أنس متكلم فيها، وبعضها على شرط السنن، ومن أجودها حديث قطب بن يسير شيخ مسلم، ثنا جعفر بن سليمان، ثنا عبد الله بن لثبي، عن عبد الله بن أنس بن مالك، عن أنس قال أهدني إلى رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم، جعل مشوي، فقال اللهم انني بأحب خلقك إليك بأكل معي وذكر الحديث». اهـ.

واعترض الحافظان ابن حجر وصالح الدين العلائي في الأحيوة على أحاديث المصابيح «ص ١٧٥ على من حكم بوضعها، وذهب إلى تحسينه

وقد أوردته بحره، ينفصل لواقف عليه عن صحة الحديث، بشر الله تعالى طبعه ..»

ومرّ عليك أن الترمذي -كي نقل بعض المحققين -حسّ رواية حديث بطير التي رواها في سننه.

وحق كما بيّن» وكي ذكر الشيخ عماد و الحاكم ليسانوري أن حديث الطير حديث صحيح، لأنّه حسن كي ذهب إلى ذلك بعض من ذكرناهم، فصلاً عن أن يكون صحيحاً أو موضوعاً.

■ إرشاد النظر إلى صحة حديث الطائر

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على أشرف خلقه محمد وآله
الطيبين الطاهرين،

ثم لانتهاء من تسويد هذه الصفحات بتاريخ ٢٦ / ٣ / ٢٠١٠ م

وئىيەت نام (I)

فِيكَرُ هِرْدُ ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُ الْفَأْذَرِ ٢٣

۱۷۹۸ء۔ (۱۰۴)۔ جلد ۱ پر غرضہ، جلد ۱ (مضامین میں
بوسلف، عن عبد العزیز بن ربیع کان

(١) إسماعيل بن شهر بن عبد الملك ليس بقوي ، ولكن لا بد منه
 جيد انه من موسى عبد القوي وقيل قتل
 راجعه القوي الى السلب (٢٧٧٧) من طريق حبان بن صالح ، فكملا
 جيد انه من موسى ، من موسى بن عيسى ، بهذا الإسناد وهو إسناد جيد
 صحيح بن وكيع من طريق الحبيب
 روى عنه (جيد) أبو بكر بن محمد ، ثم جاء حماد بن عمار ، وقيل القوي
 روى عنه حماد بن عمار لا يعرف من طريق القوي إلا من هذا الوجه ، وكنه
 روى هذا الحديث من غير وجه من قس

ومستند الحاكم في الاستيلاء ١٣ / ٦٠ ١٦٠١ ومقتضى الدعي يتوله
والله ابن حياض لا يعرفه ، فخلعت كلفه رقبا على رأسه كلان ان حدثت خطير لم
يجسر الحاكم ان يودعه في سجنه ، فلما خلعت حلفا الكلاب رابت البهول من
الوجع وحالته التي فيه فلقا حديد التي بالنسبة اليها ساءه ،
ثم كثرجه الحاكم بطريقا ١٣٦١/٢ - ١٣٦٢ من عراقيين حشدها إبراهيم بن
أبي طهري فقتلوه حشدا ثابت البقي ابو الس من سلكه ، واستبد
الدعي يتوله إبراهيم بن ثاب مناطق

[illegible]

دروجا، البزاي ونگ. ودای من انسی در وجوده دای. وکلی من بودا من انسی
بسی بالفری و. وقطار الحله ۳۹۶

المؤيضة رقم (٣)

٢٠٢

قال يا رسول الله من هم ؟ قال : علي بن أبي طالب ، وأبو ذر الغفاري ، والنفارسي ، والنفاد بن الأسود .

١٥٥٦ - (٩٩٠) - حدثنا أبو الحسن علي بن إسحاق بن وإطيا : قال : حدثنا عثمان بن عبد الله النعماني ، قال : حدثنا الرضي مسلم بن خالد : قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أبيه : عن جده : أن جبريل عليه الصلاة والسلام أتى النبي ﷺ فقال : يا محمد ، إن الله عز وجل يأمرك أن تحب علياً ، وتحب من يحب علياً ، فإن الله عز وجل يحب علياً ، ويحب من يحب علياً . قالوا : يا رسول الله ومن يحب علياً ؟ قال : من يحب الناس على عدالة .

١٥٥٧ - (٩٩١) - حدثنا أبو أحمد جازي بن يوسف ، قال : حدثنا ابن أبي عمير النعماني ، قال : حدثنا محمد بن سفيان بن عيينة ، قال : أخبرني عن أبي الرجال : عن أبيه : عن جده ، عن أبيه : عن جده ، قال : كنت مع النبي ﷺ في بيت ، فأعدي له طير ، فقال : اللهم اني أرجو شهيد ياكل من هذا الطير ، فقلت : اللهم جعله رجلاً من الأنبياء ، فخرج إليهم ، فقلت : فقلت : من هذا ؟ قال : أنا علي ، فقلت : فما فعل النبي ﷺ الساعة لم يحدث خروفي . فأعاد النبي ﷺ الطير ، فقال : اللهم اني أرجو شهيد ياكل من هذا الطير ، فخرج إليهم ، فقلت : من هذا ؟ قال : أنا علي ، فقلت : فليلاً ، لم يحدث خروفي .

١٥٥٨ - (٩٩٢) - إسناد ضعيف

مسلم بن خالد الرضي (سبي السيف) ، وقد قال الخليل في (التحريب) : (مسند كثير الأوهام) وقال الذهبي في (الضعف) : (١-٢) بعد أن ذكر أضعاف من رواه قال : (فيه لأضعاف وأضعافاً منه بها قوة الرسل ونظائرها) وذهب شيخنا الألباني (الإرواء) ٦٢ / ٣ ، (الضعف) (٣٦٨ / ٣) وحسن من عبد الله النعماني (١٥٥٨ - (٩٩٢) - إسناد لا بأس به

رواه الترمذي (٣٧٢٣) ، وقال : (هذا حديث حسن غريب لا يخرجه من حديث البدي إلا من هذا الوجه) وقد روي عنه الحديث من غير وجه عن أبيه ، وذهب (البيهقي) إلى أنه (١٣٦ / ٣) ورواه الحاكم (٣٦٦ / ٣) وذهب حتى شرطه الشيخون ، وقال : (رواه عن أبيه حديث من أضعافه ربه عن)

أهم مراجع الكتب

- ✽ أحوال الرجال، تأليف: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبو إسحاق، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ تحقيق: صبحي البصري السامرائي
- ✽ إرشاد القاضي والقداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، تأليف: داود بن صلاح بن علي المنصور، نشر دار الكيان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
- ✽ أضواء قليبان في إيضاح الفروع بالقرآن، تأليف: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجعفي الشافعي، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات
- ✽ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد الجعفي، نشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- ✽ الأنساب، تأليف: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور الشافعي السمعاني دار النشر: دار الفكر بيروت، ١٩٩٨م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله عمر البودوي.
- ✽ الألبان الحثيث، تأليف: ابن كثير المحدثي، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٩م. شرح: أحمد محمد شاكر، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني
- ✽ البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو العلاء، دار النشر: مكتبة المعارف، بيروت
- ✽ البحر النير، تأليف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: مصطفى أبو العبد وعبد الله بن سليمان وآسر بن كمال، الناشر: دار معجزة للنشر والتوزيع - الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

* تاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله الطبراني، الجمعي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان

* التصانيف المختارة من صحيح ابن حبان، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: دار البازيز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

* التقييد بمعرفة رواتب السنن والمستأيد، تأليف: محمد بن عبد طعمي البغدادي أبو بكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيد أهد، الهند

* التكميل بـ في تأليف: الدكتور من إسماعيل، تأليف: عبد الرحمن بن يحيى بن عيسى، للبيان، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت. الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م مع غزوات وتحيات كل من محمد ناصر الدين الألباني، وعبد الشوشر، حيد طرواق حرة

* التقييدات، تأليف: محمد بن حيد بن أحمد أبو حاتم التميمي البصري، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيد أهد، الهند

* التمهيد والتكميل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد البرقي التميمي، مطبع دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م

* التمهيد في تخريج أحاديث إهدية، تأليف: أحمد بن علي بن محمد المسقلاني، تحقيق السيد عبد الله هاشم طهري، نشر: دار المعرفة - بيروت

* التمهيد والتكميل في التمهيد والتكميل، تأليف: محمد عبد الله الفكنوني، حيد، دار النشر: مكتب الطبعات الإسلامية، حلب ١٤٠٢هـ، الطبعة الثالثة، تحقيق: عبد الممنح أبو حيد

* التمهيد، تأليف: محمد بن الحسين الأجرى، نشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: الوليد بن محمد بن بيه سيف التمام

* التمهيد الكبير، تأليف: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقلي، دار النشر: دار الصميمي، نشر والتوزيع، مكتبة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: حيد بن حيد التميمي بن إسماعيل السني

• الضعفاء وسروكين، تأليف: أبو عبد الرحمن أحمد بن سعيد الشافعي، نشر دار الوحي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زاهد.

• الضعفاء والتركيب، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٦ هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله القاضي.

• الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد بن منيع أبو هيثم الليثي البصري الذهلي، دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٦١ هـ - ١٤١١ م. تحقيق الدكتور علي محمد عمر.

• العمل الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: مجدي السمراني، أبو دعاف، التروبي، محمود حنين المصعدي، الناشر: دار الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.

• الفصل في أهل الأوثان والنحل، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حرم الطاهري أبو محمد، دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

• الكشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: محمد بن أحمد أبو هيثم الله الدهبي الدمشقي، دار النشر: دار القبلة للطباعة الإسلامية مؤسسه علوم القرآن، جدة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عوفه.

• الكافي في ضعفاء طوابع، تأليف: أبو أحمد بن هادي جدهاني، تحقيق: هادي أحمد محمد موجود، علي محمد معروضي شارك في تحقيقه عبد الفتاح أبو سنة، نشر الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

• الكتابة في هدم الرواية، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: دار الهدى، الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ - ١٤٠٣ م، تحقيق: إبراهيم بن مصطفى الدمياطي.

• المعجروحين من الحديث والضعفاء والتركيب، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد ابن أبي حاتم النجدي البصري، نشر دار الوحي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ، تحقيق: محمود

• التكت من كتاب ابن الصلاح، تأليف حافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي حمير، نشر إمامة الإسلامية ببلدية لتورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م

• إكمال عبيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف معلطي بن قبيح بن عبد الله البكري المصري، تحقيق أبو عبد الرحمن عدل بن محمد أبو محمد أسامة بن إبراهيم، نشر المطبعة الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٦٦ هـ - ٢٠٠٦ م.

• تاريخ الإسلام، تأليف شمس الدين محمد بن أحمد بن عيسى الذهبي، دار النشر دار الكتب العربى، لبنان - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، الطبعة الأولى، تحقيق د. عمر عبد السلام شمري

• تاريخ بغداد، تأليف أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر دار الكتب العلمية، بيروت

• تاريخ بغداد، تأليف أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر دار الكتب العلمية، بيروت

• تاريخ مدينة دمشق، تأليف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي دار النشر دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، تحقيق محب الدين أبي محمد عمر بن غرامة العمري

• المعجم لأخوه في شرح جامع الترمذي تأليف محمد عبد الرحمن بن عبد الرحمن نقار قفوري أبو الملاء، دار النشر دار الكتب العلمية - بيروت

• تدوين المروئي في شرح تقريب النواوي، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف

• تذكرة الحفاظ، تأليف أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار النشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

• تقريب التهذيب، تأليف أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي دار

النشر دار الرشيد سور ١٢٠٦ - ١٩٩٦، الطبعة الأولى، تحقيق محمد عوامه
* تلخيص كتاب الاستماعة، تأليف ابن تيمية، تحقيق أبو عبد الرحمن محمد بن علي
هجال، نشر مكتبة الغرياء الأثرية

* عبد ياقوت الحموي، تأليف أحمد بن علي بن حجر أبو العسل للعسقلاني، قشاشفي دار
النشر مؤسسة الرسالة، تحقيق إبراهيم الخليلي، محمد مرشد

* عبد ياقوت الحموي، تأليف يوسف بن الزكي هيدان رحمن أبو الحاج، نزي، دار النشر
مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٠ - ١٩٩٠، الطبعة الأولى، تحقيق الدكتور يشار
عبد معروف

* تنقيح التحقيق في الأحاديث المعتبرة، تأليف محمد بن أحمد بن عبد الحمادي المقدسي، نشر
أصواء السنن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ١٤٠٧ م، تحقيق ياسر بن محمد
جواد الله، عبد العزيز ناصر الحياتي

* تفسير مصطلح الحديث، تأليف أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعماني،
نشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الممشرة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

* خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تأليف أحمد بن شعيب النسائي أبو عبد
الرحمن، دار النشر مكتبة المعلا الكويت، ١٤١٦ هـ، الطبعة الأولى تحقيق أحمد مبرور
البيوشي

* خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تأليف أحمد بن شعيب النسائي أبو عبد
الرحمن، دار النشر دار الكتاب العربي، الطبعة الممشرة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، تحقيق أبو
إسماعيل الحسن الأثري.

* خلاصة الأحكام، تأليف يحيى الدين يحيى بن شرف المنزوي، تحقيق حسين إسماعيل
ابن عبد، نشر مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

* ذكر أسيد من تكلم فيه وهو حوزي، تأليف شمس الدين أبو عبد الله محمد الدمشقي،
محمد شكور بن محمود الحاجي أمير بياديني، نشر مكتبة سنار - الرقاة،

الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

• سلسلة الأحاديث الصحيحة، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المدون
نشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

• مؤسسة الأحاديث الصحيحة، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، دار نشر مكتبة المعارف،
الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

• سني البيهقي، التكري، تأليف أحمد بن الحنف بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي،
نشر مكتبة دار الياز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، تحقيق محمد عبد القادر عطا
• سني الترمذي، تأليف محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر دار
الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م. تحقيق الدكتور سحر حواد معروف
• سنن الترمذي، تأليف محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر دار
الرسالة العلمية، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين

• سير أعلام النبلاء، تأليف محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار النشر
مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، الطبعة التاسعة، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين
• شرح مشكن الآثار، تأليف أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، دار النشر
مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، الطبعة الأولى، تحقيق شعيب
الأرنؤوط

• صفاء العيون بالفاظ ومواعيد شرح والتعديل، تأليف مصطفى إسماعيل، نشر مكتبة
ابن بريكة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م

• صحيح ابن حبان، تأليف محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البصري، سر
مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، تحقيق شعيب
الأرنؤوط

• صحيح البخاري، تأليف محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجمعي، نشر دار
ابن كثير، الرياض، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق مصطفى ديب

البحر

- ✽ صحيح سنن الرمذي، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المعارف بدمشق والتوزيع الرياض، ١٤٢٠ هـ - ١٤٠٠ م، الطبعة الأولى
- ✽ صحيح مسلم، تأليف مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت
- ✽ صواب المخرج والتصحيح، تأليف الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم الأستاذ المشارك بكلية الحديث بجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، نشر مكتبة المصطفى للطباعة والنشر، تأليف أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن ماضي شهبة، دار النشر عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧ هـ، الطبعة الأولى، تحقيق د. الحافظ عبد العزيز بن ماضي
- ✽ طبقات خنابلة، تأليف محمد بن أبي يعقوب بن الحسين الطبراني الحنيلي، تحقيق الدكتور عبد القادر بن سديد العثيمين
- ✽ طبقات الشافعية الكبرى، تأليف حاج المدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر حجر لطيفة والنشر والتوزيع، ١٤١٣ هـ، الطبعة الثانية، تحقيق د. محمود محمد الطنحني د. عبد الفتاح محمد الحلو
- ✽ طبقات ضعيفة، تأليف سليمان بن عطاء طيمه طر الحارثي، بغداد الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م، تحقيق أكرم صباه العمري
- ✽ نظم الأمان، تأليف الشيخ محمد عبد الله المكنوني الهندي، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة ١٤١٦ هـ، باعتهاء عبد الفتاح أبو خدة
- ✽ هنن المراتطيني، تأليف علي بن عمر بن أحمد الدارمطي، نشر دار ابن الجوزي، تحقيق محمد صالح محمد طنباسي
- ✽ فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف أحمد بن علي بن حجر أبو الفصل المصطفى الشافعي، دار النشر دار المعرفة بيروت، تحقيق عبد العزيز الخطيب
- ✽ فتح المغيب شرح أمية الحديث، تأليف شمس المدين محمد بن عبد الله بن السخاوي

الشافعي، دار النشر مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ دراسة وتحقيق فلذكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن خنصر، والدكتور محمد بن عبد الله بن فهد آل فهد

• مؤلف وفوائد في شرح والمختارين وعلوم الحديث، تأليف عبد الرحمن انطمي الباني، نشر أمراء السلف، جمع وترتيب إسلام بن محمود بن محمد النجار
• فوائد في علوم الحديث، تأليف، ظفر أحمد العثاني النهابي، نشر مطابع دار القلم، بيروت.

• السان ليزية تأليف. أحمد بن علي بن حجر أبو الفاضل المصقلاني الشافعي دار النشر مكتبة المطبوعات الإسلامية، باعده الشيخ عبد الصنع أبو خدة
• مجمع البحرين في روائد المعجمين تأليف نور الدين المصمي، نشر مكتبة ارفضه لرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. تحقيق عبد الفتوح محمد ناير
• مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح الفوزان، تأليف محمد بن صالح بن محمد الخميني، جمع ومترتب فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، نشر دار الوطن دار الشريعة الطبعة الأخيرة ١٤١٣هـ

• مختصر مستدرك الحديث على مستدرك حاكم، تأليف عمر بن علي بن أحمد، نشر دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، تحقيق سعد بن عبد الله بن عبد الحمير آل حميد.

• مستدرك الحديث، تأليف. أحمد بن علي بن الحنفى أبو يعلى الموصلي التميمي، دار النشر دار «أمون للتراث» دمشق ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة الأولى، تحقيق حسن سليم أسد
• مستدرك أحمد بن حنبل، تأليف أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، دار النشر دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر

• مستدرك أحمد بن حنبل، تأليف. أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، دار النشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٤م، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط

وآخرين

• مستند البربر، تأليف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البربر، نشر مؤسسة علوم القرآن مكتبة المدون والحكم بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ تحقيق د محفوظ المرجع بن الله

• مستند الفقهاء، تأليف: محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القطباني، دار النشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م، الطبعة الثانية، تحقيق: حمادي بن عبد المجيد السامي

• متبكات المصاييح، تأليف: محمد بن عبد الله الخطيب الحرزي، نشر المكتب الإسلامي ناطحة وكتشر، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني

• معرفة الثقات، تأليف: أبي حفص أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، دار الكتب مكتبة الدار، المدينة المنورة السعودية ١٤٠٥ - ١٩٨٥، الطبعة الأولى تحقيق عبد العظيم عبد العظيم البستاني.

• معجم لأدباء، تأليف: ياقوت الحموي الرقي، نشر دار العرب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م، تحقيق: إحسان عباس

• معرفة علوم الحديث، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري دار النشر دار المكتب العربي، بيروت، الطبعة الثانية. ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م، تحقيق السيد معظم حمص.

• ناس كلام أبو ركريا يحيى بن معين في الرجال (رواية عتيان)، تأليف يحيى بن معين تحقيق د أحمد محمد بنو صيف، نشر دار المأمون للتراث دمشق.

• منهاج السنة النبوية، تأليف: أحمد بن عبد حليم ابن تيمية الحراني أخيل المدني، تحقيق: محمد رشاد سالم نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

• منهج أبي عبد الرحمن البستاني في المرح والتعديل، تأليف: قاسم علي سعد، نشر دار

المحورث والمبرامات للإسلاميه لإحياء التراث

٥٨- ٥٧، تحقيق عبد الله بن صيف الله الرحبي



المحتويات

٥ المدخل
٧ من الطرق المستيرة لحديث الطير .. الطريق الأول:
٧ الكلام عن رجال سند الطريق الأول
٤٣ الطريق الثاني:
٤٩ الطريق الثالث:
٤٩ الكلام عن رجال سند الطريق الثالث
٦٣ الطريق الرابع:
٦٣ الكلام عن رجال سند الطريق الرابع
٧٠ الطريق الخامس:
٧٠ الكلام عن رجال سند الطريق الخامس
٧٨ الطريق السادس:
٧٩ الكلام عن رجال سند الطريق السادس
٨٨ الطريق السابع:
٨٨ الكلام عن رجال سند الطريق السابع
٩٣ المزد على محاولتهم تضعيف حديث الطير من جهة مشموله
٩٦ الشواهد على صحة مضمون حديث الطير
٩٦ الشاهد الأول
٩٨ الشاهد الثاني
٩٩ الشاهد الثالث
٩٩ الشاهد الرابع

١٠٠	الشاهد الخامس
١٠١	الشاهد السادس
١٠٢	الشاهد السابع
١٠٣	الشاهد الثامن
١٠٤	الشاهد التاسع
١٠٥	الشاهد العاشر
١٠٨	المصححون لحديث الطائر
١١٣	وثيقة رقم (١)
١١٤	وثيقة رقم (٢)
١١٥	المصادر
١٢٧	المحتويات

